



نزاهة Nazaha
الهيئة العامة لمكافحة الفساد



2021 / 2020 التقرير السنوي

الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

﴿لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾

(سورة الأعراف: الآية ٥٦)



حضرة صاحب السمو

الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله

الفهرس

17	رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"
19	التقديم
21	المقدمة
23	الباب الأول: نبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"
29	الباب الثاني: استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019) والاستراتيجية الداخلية للهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"
35	الباب الثالث: أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" بحسب اختصاصاتها
37	الفصل الأول: كشف الفساد والتحقيق
49	الفصل الثاني: إقرارات الذمة المالية
61	الفصل الثالث: التعاون الدولي
69	الفصل الرابع: التشريعات والقوانين
73	الفصل الخامس: الوقاية
85	الفصل السادس: الدعم المؤسسي
95	الباب الرابع: الحساب الختامي

فهرس الأشكال

28	الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».
40	الشكل (2) توزيع الشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
40	الشكل (3) مقارنة للشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» وفقاً لآخر سنتين ميلاديتين (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 و 2020).
41	الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
41	الشكل (5) البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).
42	الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغّ ضده خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
43	الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على جريمة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
43	الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على جريمة وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).
44	الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
44	الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).
46	الشكل (11) البلاغات التي تم التصرف بشأنها منذ صدور اللائحة التنفيذية.
47	الشكل (12) عدد حالات الرصد الإخباري ضد المشمولين حسب الجهات خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
47	الشكل (13) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).
48	الشكل (14) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
48	الشكل (15) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).
52	الشكل (16) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها (للفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
52	الشكل (17) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاهة» حسب نوعها وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).
53	الشكل (18) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
54	الشكل (19) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
54	الشكل (20) عدد الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).

- 55 الشكل (21) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).....
- 55 الشكل (22) عدد الإقرارات التي امتنع أصحابها عن تقديمها وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020).....
- 57 الشكل (23) عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب الفترة.....
- 57 الشكل (24) عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم وفقاً للتقارير السنوية (1 يناير إلى 31 ديسمبر) للسنوات الميلادية (2018 و 2019 و 2020).....
- 58 الشكل (25) توزيع المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب اللجان خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).....
- 59 الشكل (26) عدد المقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب سبب سبب الفحص خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).....
- 59 الشكل (27) عدد المقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب سبب سبب الفحص وفقاً للتقارير السنوية (1 يناير إلى 31 ديسمبر) للسنوات الميلادية (2018 و 2019 و 2020).....
- 81 الشكل (28) مصادر مؤشر مدركات الفساد الستة التي يستند تصنيف دولة الكويت عليها.....
- 82 الشكل (29) درجة وترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2012-2020.....
- 93 الشكل (30) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2020 حسب الجنسية.....

فهرس الجداول

30	الجدول (1) وضع مبادرات الاستراتيجية الوطنية (2024/2019) من حيث التنفيذ.
31	الجدول (2) أهم إنجازات وأنشطة مبادرات محاور الاستراتيجية.
45	الجدول (3) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
56	الجدول (4) عدد القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).
65	الجدول (5) الاجتماعات الدولية التي شاركت فيها "نزاهة".
67	الجدول (6) الاجتماعات العربية التي شاركت فيها "نزاهة".
67	الجدول (7) الاجتماعات الخليجية التي شاركت فيها "نزاهة".
71	الجدول (8) التشريعات والقوانين حسب حالتها.
75	الجدول (9) الأعمال التوعوية التي نظمتها «نزاهة».
83	الجدول (10) درجات دولة الكويت في المصادر الستة التي يستند عليها حساب درجة المؤشر لعامي 2020/2019.
87	الجدول (11) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2020/2019.
87	الجدول (12) البرامج التدريبية الفردية للموسم التدريبي 2020/2019.
88	الجدول (13) البرامج التعاقدية للموسم التدريبي 2020/2019.
88	الجدول (14) البرامج التدريبية الخارجية للموسم التدريبي 2020/2019.
89	الجدول (15) البرامج التدريبية الفردية والتعاقدية التي تم تنفيذها خلال الموسم التدريبي 2021/2020.
89	الجدول (16) البرامج التدريبية الفردية التي تم تنفيذها خلال الموسم 2021/2020.
91	الجدول (17) البرامج التدريبية التعاقدية التي تم تنفيذها خلال الموسم 2021/2020.
92	الجدول (18) عدد المقبولين في «نزاهة».
93	الجدول (19) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2020.
97	الجدول (20) ميزانية 2020/2019.
98	الجدول (21) ميزانية 2021/2020.

رؤية ورسالة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»



الرؤية

كويت جديدة تقوم على الثقة ويسودها إحترام كامل لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع في نبذ الفساد .



الرسالة

تعزيز قيم وقواعد النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص والمجتمع عموماً بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عام بعد آخر تخطو الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» خطواتها نحو ترسيخ قواعد النزاهة والشفافية، وتعزيز آليات مكافحة الفساد وزيادة المناعة المجتمعية، متساندةً في ذلك إلى دعم الجهات الحكومية والأهلية لها، مستهدفةً تهيئة بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مواتية؛ لتنفيذ خطط الإصلاح الإقتصادي والتنمية المستدامة، تحقيقاً لآمال وطموحات أبناء دولة الكويت.

وعلى الرغم من أن المشاهدات تؤكد على أنه قد أصبح للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» دور مؤثر في منظومة مكافحة الفساد في دولة الكويت مع الجهات الرقابية الأخرى التي تستهدف تطبيق إجراءات الحفاظ على أموال الدولة، وثرواتها وصونها من الاعتداء، وسوء الاستخدام والإهدار، إلا أن طموحات وأهداف الهيئة لازالت بعيدة وعديدة، ولعل أبرز هذه الأهداف والطموحات هو النجاح في التطبيق الأمثل لمخرجات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتحقيق الأثر الملموس لهذا التطبيق على الشفافية والنزاهة في كافة مناحي الحياة في دولة الكويت، ولا شك أن هذا الأمر يتطلب بشكل رئيسي تضافر جهود كافة مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، انطلاقاً من أن مكافحة الفساد هي أحد أهم تطبيقات فكرة المسؤولية المجتمعية المشتركة.

ولبيان ما وصلت إليه جهود الهيئة في الفترة المنصرمة، وما تربو إليه في قابل الأيام، نضع بين أيديكم هذا التقرير السنوي (2021/2020) الصادر عن الفترة من (أول يناير 2020 حتى نهاية مارس 2021)، آمين أن تعكس مشتملات هذا التقرير صورة حقيقية عما بذلته الهيئة من جهود وتصورها للمرحلة المستقبلية. وختاماً أدعو المولى جلّ في علاه أن يُكَلِّلَ بالنجاح والتوفيق جهود كل صادق في خدمة بلدنا الكويت، وأن يُعِينَنَا جميعاً على إعلاء رايته، والحفاظ على مقدّراته وثرواته.

عبد العزيز عبد اللطيف الإبراهيم

رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد

المقدمة

يُعتبر الفساد من أخطر الظواهر المنتشرة حول العالم، فالاعتداء على الأموال العامة، الرشوة، استغلال النفوذ، غسل الأموال، التزوير والتزييف، وغيرها من جرائم الفساد تُمثّل مظاهر الفساد التي تقوض دعائم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ من خلال ما ترتبه من آثار وخيمة وهدامة على المجتمع تقود إلى الإخلال بالقيم الأخلاقية ومبادئ العدالة والمساواة، مما يُفقد القانون احترامه ويُحصر عدالته.

وقد حظيت جهود مكافحة الفساد باهتمام خاص على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فلا تكاد تخلو برامج الحكومات من التركيز على الإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد، ووضعه على رأس الأولويات، فضلاً عن عقد الاتفاقيات الإقليمية والدولية للتعاون في مجال مكافحة الفساد.

ولأن الظروف الاستثنائية عادةً ما تلعب دوراً مؤثراً في استحداث جرائم أو إعادة تشكيل أخرى، فقد كان لانتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19). والجائحة الصحية والاقتصادية المصاحبة له تأثيراً واضحاً على شكل جرائم الفساد من حيث آلياتها ونتائجها، إذ ازدادت فرص وقوع هذه الجرائم، ومضاعفة العوائد الجرمية المتحصلة عنها، بما ازدادت معه جهود مكافحتها أهميةً وصعوبةً في آنٍ واحد.

ورغم هذه الظروف والتحديات التي صاحبت الجائحة فقد حرصت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» على أداء دورها، فطلّت أبواب تلقي البلاغات والشكاوى عن وقائع الفساد مشرّعة أمام الجميع؛ من خلال البريد الإلكتروني الذي تم تخصيصه لهذا الغرض، كما عالجت آليات ومواعيد تلقي إقرارات الذمة المالية.

ولم تقف الهيئة عند هذا الحد، وإنما باشرت دورها في إعداد ومراجعة التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد، فأعدّت مشروع قانون (حق الإطلاع على المعلومات)، وتم اعتماده من مجلس الأمة، وقد صدر القانون رقم (12) لسنة 2020 بتاريخ 6 سبتمبر 2020، وهو القانون الذي يكفل الحق في الحصول على المعلومات، والذي يُعدّ من أساسيات حقوق الإنسان التي نصّ عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستكمالاً لجهود الهيئة في هذا الشأن فقد ترأّست الهيئة اللجنة التي شكّلت لإعداد اللائحة التنفيذية لقانون حق الإطلاع على المعلومات، وقد أنجزت هذه اللجنة أعمالها قبل الموعد المحدد وعليه صدر القرار الوزاري لوزير العدل رقم (62) لسنة 2021 للائحة التنفيذية لقانون حق الإطلاع على المعلومات.

الباب الأول

نُبذة عن الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

أولاً: نشأة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، هي هيئة مستقلة محايدة أنشئت بموجب القانون رقم (2) لسنة 2016 والصادر بتاريخ 24 يناير 2016، والذي تم نشره بتاريخ 1 فبراير 2016 بالجريدة الرسمية.

وقد جاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» استجابة لمتطلبات إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي نصّت في مادتها السادسة على أن «تكفل كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد»، كما كان من الدوافع الرئيسية لإنشاء الهيئة، ما كشف عن التطبيق من ضرورة ملحة وحاجة ماسة لقانون مكافحة الفساد، ومن ثم وجود الهيئة في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقاً وطنياً حتماً تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

كما يُعدُّ صدور مرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، في شأن إنشاء «الهيئة العامة لمكافحة الفساد» والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية نقطة الانطلاقة الحقيقية لعمل الهيئة.

1 - أهداف الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

حددت المادة (4) من قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد أهدافها بما يلي:

- أ- الإرساء لمبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والإدارية، بما يكفل تحقيق الإدارة الرشيدة لأموال وموارد وممتلكات الدولة والاستخدام الأمثل لها.
- ب- التطبيق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المُوافَق عليها بالقانون رقم (47) لسنة 2006، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد، والتي يتمُّ الموافقة عليها من قبل الأمم المتحدة.
- ج- العمل على مكافحة الفساد، درء مخاطره، آثاره، ملاحقة مرتكبيه، وحجز واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ممارسته وفقاً للقانون.
- د- حماية أجهزة الدولة من الرشوة، المتاجرة بالنفوذ، سوء استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة، ومنع الوساطة والمحسوبية.
- هـ- حماية المبلغين عن الفساد.
- و- التعزيز لمبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية، والدولية في مجالات مكافحة الفساد.
- ز- التشجيع لتفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، توعية أفراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه.

2 - مهام وإختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

بغية تحقيق الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة، حددت المادة (5) من قانون إنشاء الهيئة جملة من الإختصاصات كما يلي:

- أ- وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة للنزاهة الشفافية، مكافحة الفساد، إعداد الآليات، الخطط والبرامج المنفذة لها، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية.
- ب- تلقي التقارير، الشكاوى، والمعلومات بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها، وفي حال التأكد من وجود شبهة جريمة يتم إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة.
- ج- تلقي إقرارات الذمة المالية، وتشكيل اللجان لفحصها.
- د- حماية المبلغين عن الفساد، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- هـ- إبلاغ الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ أي عقد تكون الدولة طرفاً فيه، أو سحب امتياز أو غير ذلك من الارتباطات، إذا تبين أنها قد أبرمت عقداً يؤدي لمخالفة أحكام القوانين أو يجري تنفيذها بالمخالفة للعقد المبرم، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- و- متابعة الإجراءات والتدابير التي تتولاها الجهات المختصة لاسترداد الأموال، والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد.
- ز- دراسة التشريعات والأدوات القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد بشكل دوري، واقتراح التعديلات اللازمة عليها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة الكويت أو انضمت إليها، مع تطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد، وتحديث آليات ووسائل مكافحته بالتنسيق مع كافة أجهزة الدولة.
- ح- التنسيق مع وزارة الخارجية في التعاون مع الدول والمنظمات الخليجية والعربية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الهادفة إلى منع الفساد، وتمثيل دولة الكويت في المؤتمرات والمحافل الإقليمية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.
- ط- دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، والاطلاع على وضع دولة الكويت فيها، واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.
- ي- التنسيق مع وسائل الإعلام لتوعية المجتمع، وتبصيره بمخاطر الفساد والممارسات الفاسدة، وآثارها وكيفية الوقاية منها ومكافحتها.
- ك- إتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته.
- ل- طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري، والكشف عن المخالفات والتجاوزات، وجمع الأدلة المتعلقة بها.

م- إعداد قواعد البيانات وأنظمة المعلومات، وتبادل المعلومات مع الجهات والمنظمات المعنية بقضايا الفساد في الداخل والخارج، وفقاً للتشريعات النافذة.

ن- الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعاوى الإدارية والمدنية اللازمة.

س- إحالة الوقائع التي تتضمن شبهة جريمة جزائية إلى جهة التحقيق المختصة مع إرفاق كافة المستندات.

ع- إدراج أية مهام أو اختصاصات أخرى تتفق مع الغرض من إنشاء الهيئة وتناط بها.

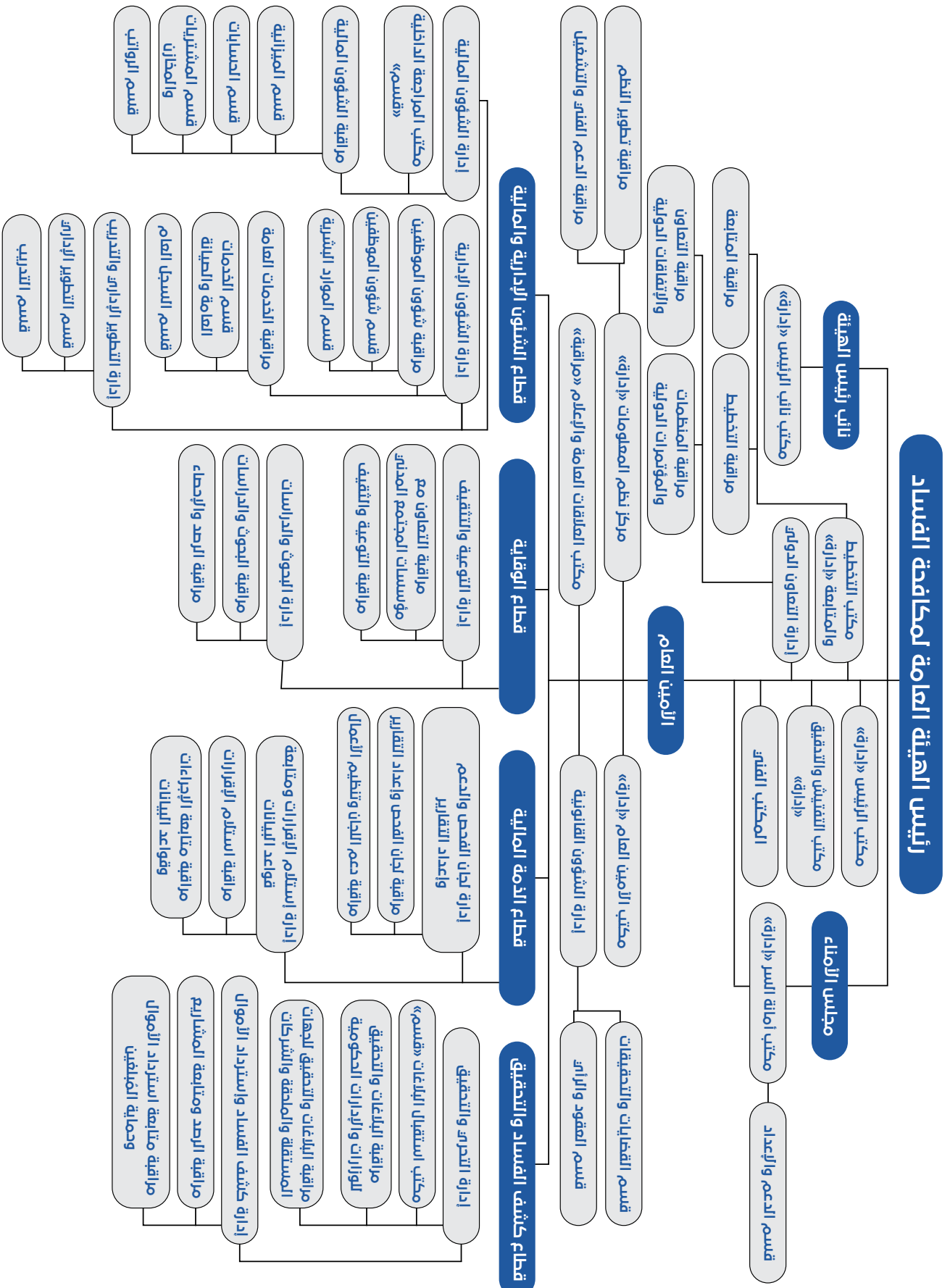
ثانياً: رئاسة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» ومجلس الأمناء

صدر المرسوم رقم (89) لسنة 2020 بتاريخ 20 يونيو 2020 بتعيين رئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الأمناء بالهيئة، وذلك على النحو الآتي:

رئيساً	• السيد / عبدالعزيز عبد اللطيف الإبراهيم
نائباً للرئيس	• المستشار/ نواف عبدالله المهمّـل
عضواً	• السيد / خالد عبدالرزاق الخالد
عضواً	• الدكتورة/ مشاعل عبدالعزيز الهاجري
عضواً	• المستشار/ حسام سيد علي بهبهاني
عضواً	• السيد / نواف عبدالله الرشيد البدر
عضواً	• السيد / عبد العزيز منصور المنصور

وقد حددت المادة (9) من القانون رقم (2) لسنة 2016 مدة العضوية في مجلس الأمناء أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، كما تضمن القانون تحديد اختصاصات رئيس الهيئة، ومجلس الأمناء.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»



الشكل (1) الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

الباب الثاني

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة
ومكافحة الفساد (2024/2019)
والاستراتيجية الداخلية للهيئة
العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

أولاً: نبذة عن استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2024/2019)

تأتي «استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد» (الاستراتيجية الوطنية) استجابة لتطلعات الشعب الكويتي، مستلهمة جوهرها من منظومة القيم، والفضائل الأخلاقية الراسخة في ثقافة البلاد، مستندة في مضامينها إلى مبادئ ومقاصد الدستور الكويتي، ومتسقة في مكوناتها مع التزامات دولة الكويت على الصعيد الدولي. وتتميز بكونها أُعدت بمنهجية علمية متخصصة وفق مسار تشاركي شمل خبرات وطنية ودولية رفيعة المستوى وممثلين عن عدة جهات معنية من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. يعكس كل ذلك تماسك وتكاتف الجميع خلف الغاية السامية التي قامت من أجلها هذه الاستراتيجية، وتأتي متوافقةً مع ما تدعو إليه المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال، كما وتتسجم مع مبادئ الديمقراطية مما سيرسخ الشعور بملكية هذه الاستراتيجية على المستوى الوطني الشامل، وينعكس إيجاباً على حسن تنفيذها.

تمتد هذه الاستراتيجية لفترة خمس سنوات بدءاً من العام 2019 وحتى العام 2024، وترتكز على (4) محاور وأهداف رئيسية، وتدرج ضمنها (13) أولوية موزعة على (47) مبادرة تقوم كل منها على نشاطات ومعايير ومؤشرات مختارة.

ثانياً: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (2024/2019)

يعرض الجدول رقم (1) عدد المبادرات التي هي قيد التنفيذ (35) مبادرة، وهي تمثل 74% من إجمالي مبادرات الاستراتيجية الوطنية (2024/2019) البالغ عددها (47)، علماً بأن عدد المبادرات المقرر البدء بتنفيذها وفق الخطة الزمنية للاستراتيجية هي (43)، ما يعني أن نسبة الالتزام في البدء في تنفيذ المبادرات حسب الخطة الزمنية للاستراتيجية هي 81%.

الجدول (1) وضع مبادرات الاستراتيجية الوطنية (2024/2019) من حيث التنفيذ

المبادرات	العدد
عدد المبادرات قيد التنفيذ	35
عدد المبادرات التي لم يبدأ تنفيذها	12
الإجمالي	47

يعرض الجدول رقم (2) أبرز الأنشطة والإنجازات للمبادرات الخاصة بكل محور من محاور الاستراتيجية الأربعة.

الجدول (2) أهم إنجازات وأنشطة مبادرات محاور الاستراتيجية

المحور الأول: القطاع العام	المحور الثاني: القطاع الخاص	المحور الثالث: المجتمع	المحور الرابع: الهيئات المتخصصة
1 - صدر قانون حق الاطلاع على المعلومات رقم (12) لسنة 2020 بتاريخ 31 أغسطس 2020 ولائحته التنفيذية صدرت بقرار وزير العدل رقم (2020/12)، علماً بأن هذه اللائحة قد أعدتها بمعرفة لجنة برئاسة الهيئة. 2 - أعدت «نزاهة» مشروع قانون (تعارض المصالح)، الذي تم رفعه لمجلس الوزراء للاعتماد، وتمت إحالته لمجلس الأمة. 3 - أصدرت وزارة الداخلية مدونة سلوك خاصة بأعضاء قوة الشرطة، ومدونة سلوك للموظفين المدنيين بوزارة الداخلية. 4 - أصدر مجلس الأمة مدونة سلوك الموظفين العاملين في مجلس الأمة بالقرار رقم (13) الصادر في اجتماع مكتب المجلس رقم (4) المنعقد بتاريخ 23 فبراير 2021.	1 - أصدرت وزارة التجارة والصناعة بموجب القرار الوزاري رقم (180) لسنة 2020 بشأن إصدار لائحة تنظيم الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات. 2 - صدر القانون رقم (103) لسنة 2019 في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات. 3 - أحال مجلس الوزراء المرسوم رقم (64) لسنة 2021 بشأن (مشروع تعديل القانون رقم (31) لسنة 1970 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960) المعد من قبل الهيئة إلى مجلس الأمة، والذي يستهدف مد نطاق المسؤولية الجزائية لتشمل الأشخاص الاعتباريين في جرائم الفساد.	1 - قامت «نزاهة» بإعداد وتنفيذ حملة (من أجل الكويت) الإعلامية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تم من خلالها ما يلي: أ- التوعية العامة للمواطنين والمقيمين حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وعلاقتها بـ «رؤية كويت جديدة 2035». ب- التوعية العامة بمهام واختصاصات «نزاهة». ج- التوعية العامة بدور المواطن والمقيم بالإبلاغ عن الفساد. د- التوعية العامة بمدارك الفساد، والوقاية منه. هـ- حملة توعية بقانون حق الاطلاع على المعلومات.	1 - إعداد استراتيجية «نزاهة» الداخلية بالتوافق مع استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وإطلاق المرحلة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الداخلية.

5 - أصدر ديوان المحاسبة للجهات المشمولة برقابة الديوان تعميم بشأن دليل معايير المحاسبة ومنهجية التدقيق الداخلي بتاريخ 4 ديسمبر 2019. 6 - أصدر ديوان الخدمة المدنية مدونة السلوك الوظيفي للجهات الحكومية، والتي تم تعميمها على جهات الدولة بموجب القرار رقم (2) لسنة 2021. 7 - قام ديوان الخدمة المدنية بتاريخ 30 مارس 2021 برفع مشروع لمجلس الوزراء بشأن تعديل بعض أحكام قانون ديوان الخدمة المدنية يختص بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.	4 - أعدت الهيئة ورقة عمل في مارس 2021 تتضمن توصيات تأخذ بعين الاعتبار بيئة العمل وتنص على اجراءات وضع آلية لحماية وتشجيع المبلغين عن الفساد من جانب القطاع الخاص، وتمت مخاطبة الجهات الرقابية للأخذ بتلك الملاحظات والملاحظات.	و- إنتاج وإطلاق فلاشات توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لكافة فئات المجتمع عن (الغش في فترة الامتحانات النهائية - حملة تشجيع المبلغين للإبلاغ عن الفساد وحمايتهم - حملة إقرارات الذمة المالية - حملة توعوية باختصاصات الهيئة العامة لمكافحة الفساد) ز- إقامة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لخطبة صلاة الجمعة حول تعزيز قيم النزاهة وسبل مكافحة الفساد. ح- تنظيم ورش عمل مع منظمات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام، والأكاديميين؛ لمناقشة استراتيجية التوعية الوطنية. 2- قامت وزارة التعليم العالي بتشكيل لجنة فنية متخصصة؛ لوضع الآليات اللازمة لمكافحة التزوير في الشهادات العلمية، ووضع معايير إصدار هذه الشهادات، وذلك بموجب قرار وزارة التعليم العالي رقم (2020/82). 3 - أعدت «نزاهة» آلية ذات طابع مؤسسي؛ للتنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
---	---	--

	4 - تبنت «نزاهة» دعم مبادرات مؤسسات المجتمع المدني التي تهدف إلى تعزيز التكامل بين جهود القطاع العام والمجتمع المدني في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وفي مجال الرقابة المجتمعية ومؤازرة الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي، وكان من نتائج ذلك ما يلي: أ- مبادرة الأداء الحكومي أثناء جائحة كورونا لجمعية الشفافية الكويتية. ب- استضافة مشرفين دوليين للإشراف على العملية الانتخابية ديسمبر 2020. ج- نادي نزاهة الصيفي الأول والثاني. د- تنظيم دورة تدريبية للمتطوعين لمراقبة الانتخابات التكميلية. هـ- مبادرة الجمعية الثقافية النسائية G4G لتأهيل الشخصيات القيادية النسائية. و- مبادرة جمعية الشفافية الكويتية لإدراج مقرر جرائم الفساد في كلية الحقوق. 5 - تم إعداد ووضع الأسس اللازمة لإطلاق مشروع إدماج القيم، بالتنسيق مع وزارة التربية؛ ليتزامن مع إطلاق وزارة التربية للمناهج التدريبية الجديدة بدءاً من العام الدراسي 2022/2023. 6 - تعمل "نزاهة" على التنسيق مع جامعة الكويت بشأن إدراج منهج دراسي لطلبة القانون حول مكافحة الفساد.	8 - قام ديوان الخدمة المدنية بتاريخ 30 مارس 2021 برفع مشروع لمجلس الوزراء بشأن مرسوم إنشاء مركز تدريبي، ويتولى المركز موضوع تحديد القواعد والشروط والإجراءات والأسس العامة للاختبارات الخاصة بشغل الوظائف القيادية، أو الإشرافية، أو الوظائف العامة.
--	---	---

ثالثاً: علاقة الاستراتيجية الداخلية بالاستراتيجية الوطنية

أطلقت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» استراتيجيتها الداخلية الأولى (2019-2024)، وقد تم تصميم هذه الاستراتيجية بناء على تحليل للعوامل الخارجية لفهم المشهد الخارجي من خلال الاستناد على رؤية كويت جديدة 2035 والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2019-2024) والممارسات الرائدة، كما تم أيضاً إجراء تحليل للعوامل الداخلية المؤثرة لفهم نطاق عمل الهيئة من خلال قانون إنشائها وتقييم وضعها الحالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة هي مسؤولة فقط عن تنفيذ (21) مبادرة من مبادرات الاستراتيجية الوطنية وتُنفذ من خلال القطاعات ووحدات العمل في الهيئة، وتشارك جهات أخرى منفذة وتدعمها في (13) مبادرة.

وتحتوي استراتيجية الهيئة الداخلية على (32) مبادرة تقوم من خلالها بتنفيذ وتقديم دعم لتنفيذ (34) مبادرة من مبادرات الاستراتيجية الوطنية البالغ عددها (47) مبادرة.

- تم تنفيذ 25% من مبادرات الاستراتيجية الداخلية المرتبطة بمبادرات الاستراتيجية الوطنية.

- مخطط للانتهاء من تنفيذ 75% من مبادرات الاستراتيجية الداخلية المرتبطة بمبادرات الاستراتيجية الوطنية في السنوات القادمة.

الباب الثالث

أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بحسب اختصاصاتها

(يعرض هذا الباب أنشطة وإنجازات الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بحسب اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون والأدوار المُناطة بها في الاستراتيجية الوطنية)

الفصل الأول

كشف الفساد والتحقيق

بعد صدور القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية، والمرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية، بدأ عهد جديد في التعامل مع ما اصطلح على تسميته بجرائم الفساد، وأُعطيت الهيئة الصلاحيات اللازمة للتعامل مع هذه الجرائم بالهئية المطلوبة، وبالتعاون مع كافة الجهات المختصة.

وبالنظر إلى قرار مجلس الأمناء رقم (2020/11) بإعداد التقرير وفق السنة المالية بدلاً من سنة ميلادية، فإن هذا التقرير يشمل سنة ميلادية بالإضافة إلى 3 شهور (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)، ونظراً إلى أهمية مقارنة الأداء مع السنتين السابقتين، فسيتم استخدام السنة الميلادية لعام 2020، فقط عند عقد المقارنة بسنتين سابقتين (2018 - 2019).

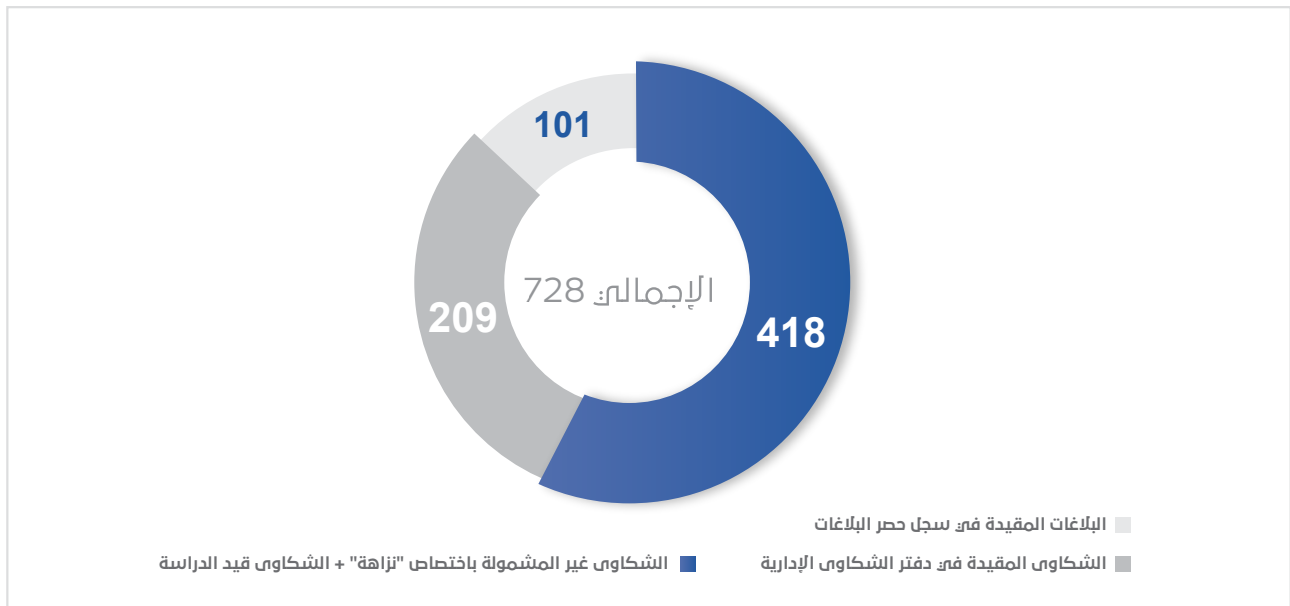
البلاغات

يُنظم الباب الخامس من القانون رقم (2) لسنة 2016 إجراءات البلاغ وحماية المبلغ، حيث يتناول تسهيل وتيسير عملية البلاغ عن جرائم الفساد، وتوفير كافة السبل والضمانات لسلامة المبلغين. وعليه قامت الهيئة باستقبال المبلغين عن جرائم الفساد، وجمع المعلومات والاستدلالات عن وقائع الفساد.

ويُعرّف البلاغ على أنه الإعلام، أو الإخبار من شخص طبيعي، أو اعتباري بما لديه من معلومات عن جريمة، أو شروع في جريمة، أو تستر على جريمة، أو تخلص من أدلة جريمة أو مخالفة مالية جسيمة، يقدم إلى الهيئة، أو إلى جهة مختصة بتلقي البلاغات.

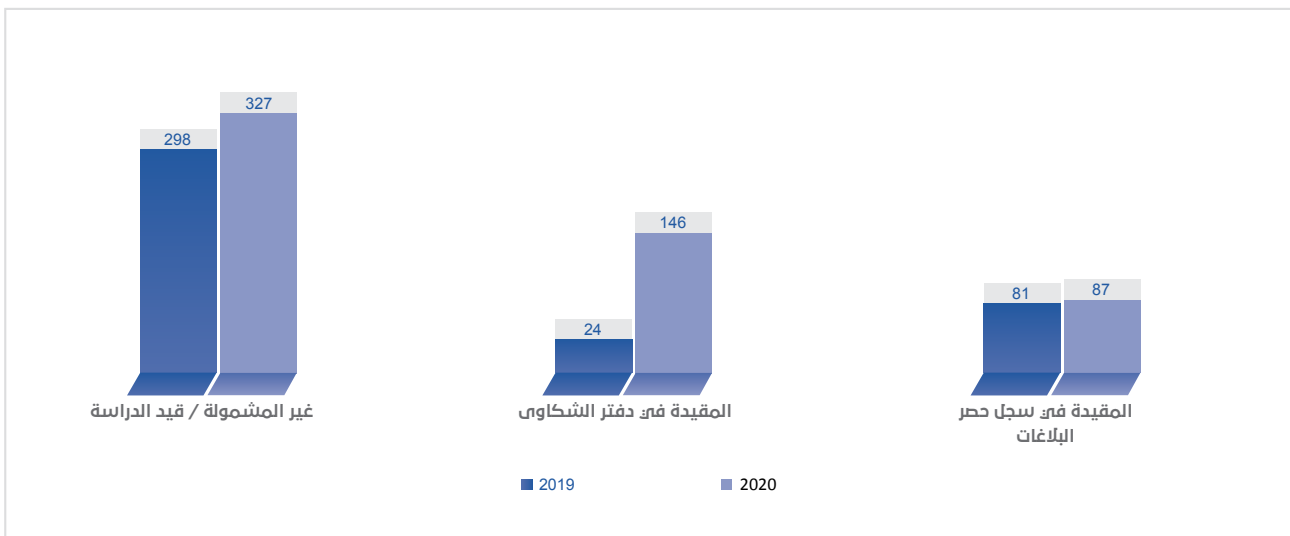
أولاً: الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» (مكتب استقبال البلاغات)

يختص مكتب استقبال البلاغات في مقر الهيئة بالتعامل مع المبلغين بشأن البلاغات والشكاوى المقدمة في المرحلة الأولى للبلاغ، والتحقق من توافر كافة الشروط الشكلية والموضوعية لقبول البلاغ، وقد بلغ اجمالي الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة (728) شكوى وبلاغ خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021، وهي مقسمة على النحو المبين في الشكل رقم (2). وتجدر الإشارة إلى أن دفتر الشكاوى الإدارية تقيد فيه كافة الشكاوى التي ترد لمكتب استقبال البلاغات والتي لا تتوافر فيها الشروط الشكلية أو الموضوعية لقيد البلاغ ويتولى رئيس المكتب التأكد من قيدها والتأشير بأرشفتها بعد إعداد ملف خاص بها، وأنَّ سجل حصر البلاغات هو عبارة عن سجل خاص لحصر البلاغات المقيمة في المراقبة الفنية المختصة بعد التأكد من توافر الاشتراطات الشكلية والموضوعية.



الشكل (2) توزيع الشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

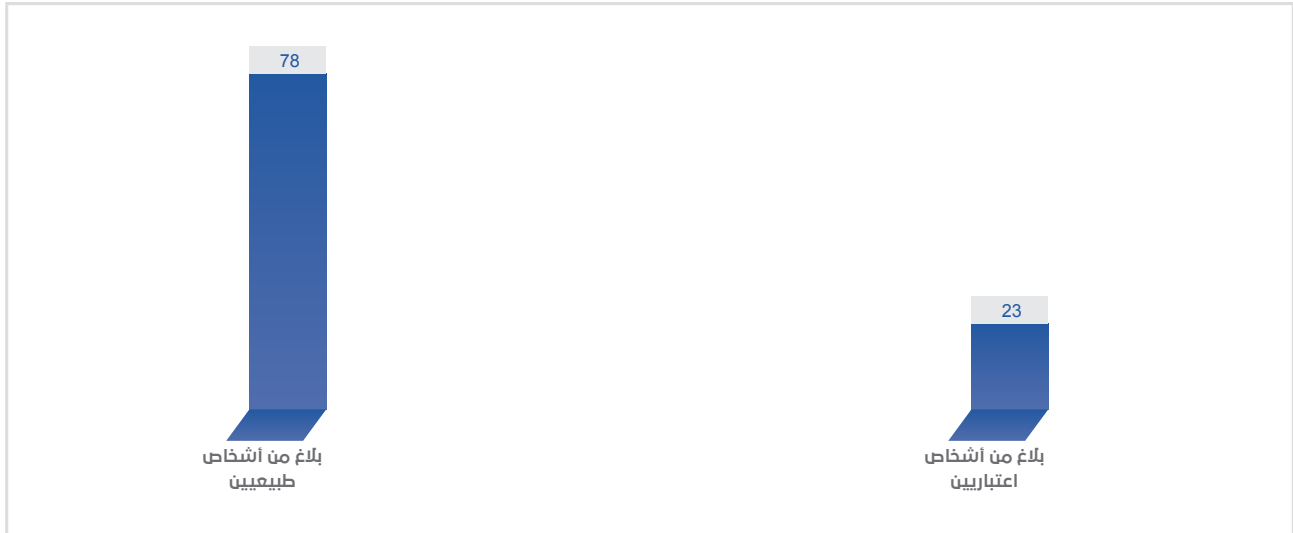
يعرض الشكل رقم (3) مقارنة لعدد الشكاوى والبلاغات الواردة إلى الهيئة في آخر سنتين ميلاديتين (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 و 2020)، حيث يتضح أن أكبر عدد ورد إلى الهيئة هو الشكاوى (غير المشمولة/قيد الدراسة).



الشكل (3) مقارنة للشكاوى والبلاغات الواردة إلى «نزاهة» وفقاً لآخر سنتين ميلاديتين (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2019 و 2020)

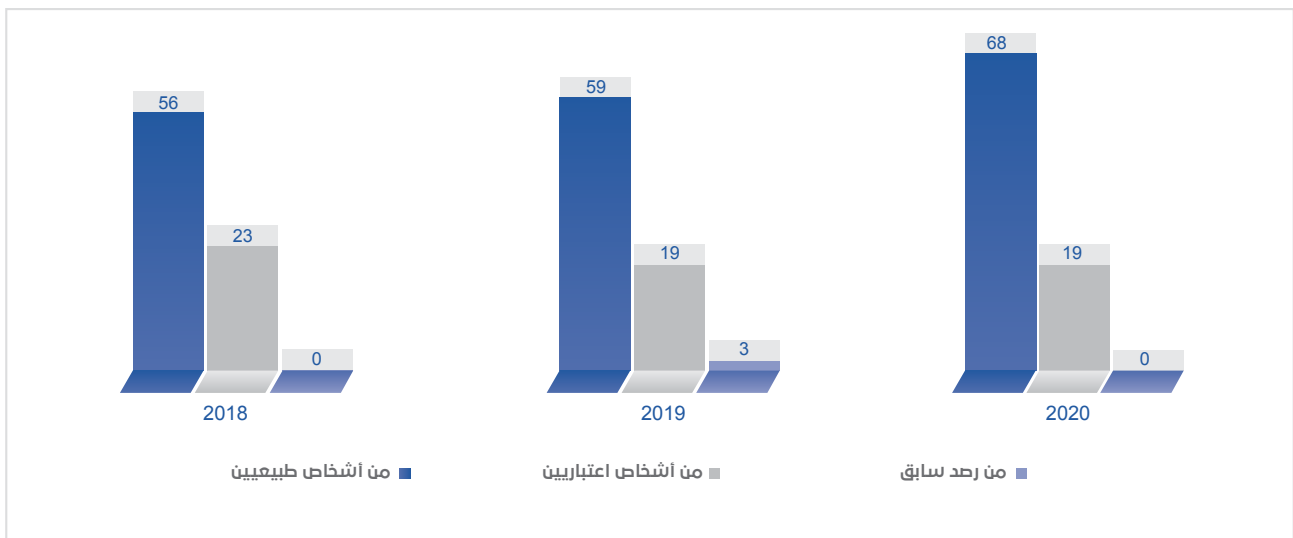
ثانياً: عدد البلاغات التي وردت إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بحسب تصنيفها

قامت الهيئة ببحث ومراجعة البلاغات المقدمة إليها، وجمع الاستدلالات عنها وصولاً إلى التأكد من توافر شبهة جريمة من جرائم الفساد، أو مخالفة مالية جسيمة، أو جريمة الكسب غير المشروع. وخلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021، تم قيد (101) بلاغاً، 77% منها من أشخاص طبيعيين كما هو موضح في الشكل رقم (4).



الشكل (4) عدد البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

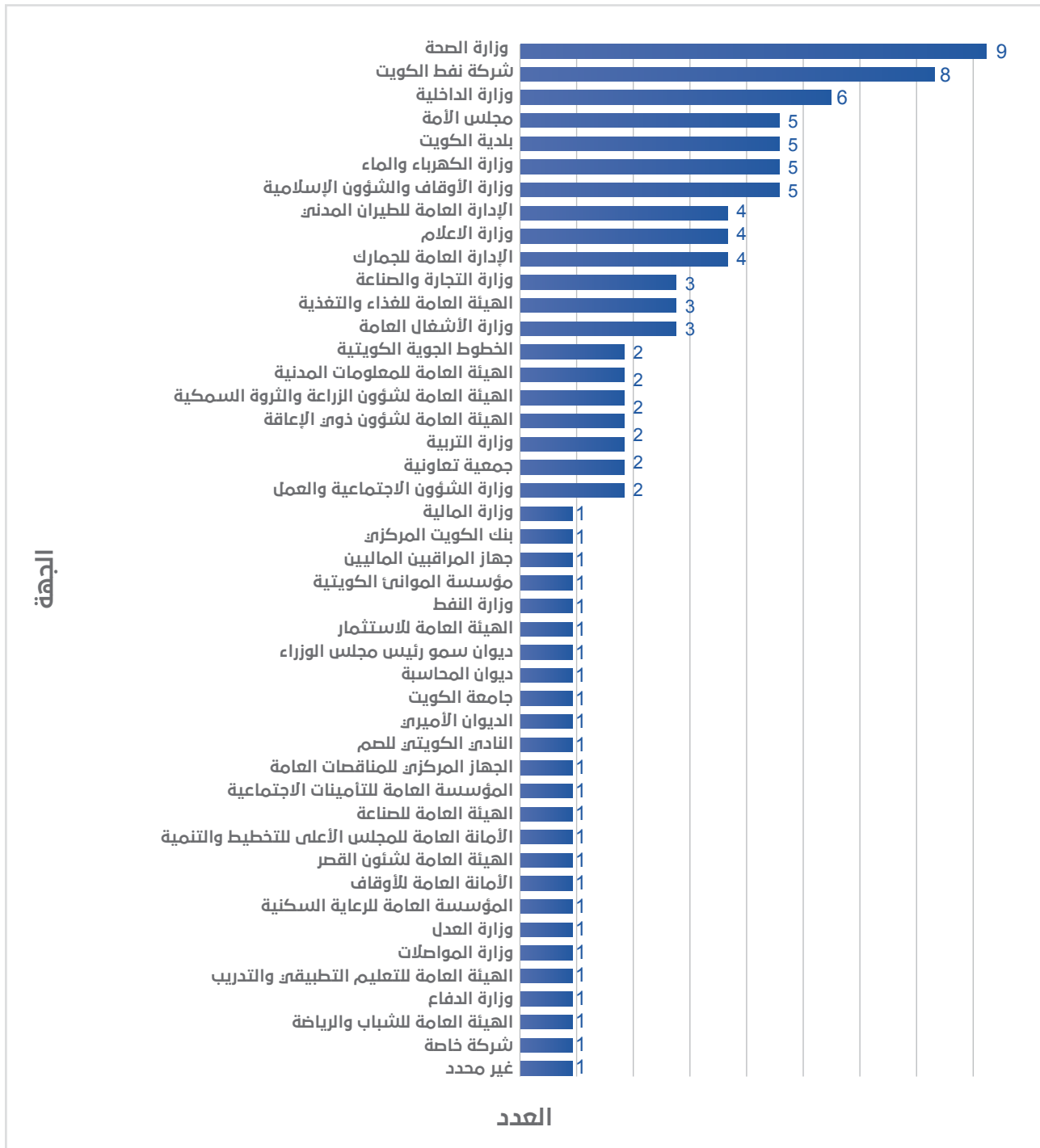
ووفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020) فإنه بالمقارنة مع 2019، نلاحظ في الشكل رقم (5) أن هناك زيادة في البلاغات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين بنسبة مقدارها 15%.



الشكل (5) البلاغات التي وردت إلى «نزاهة» وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

ثالثاً: توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده

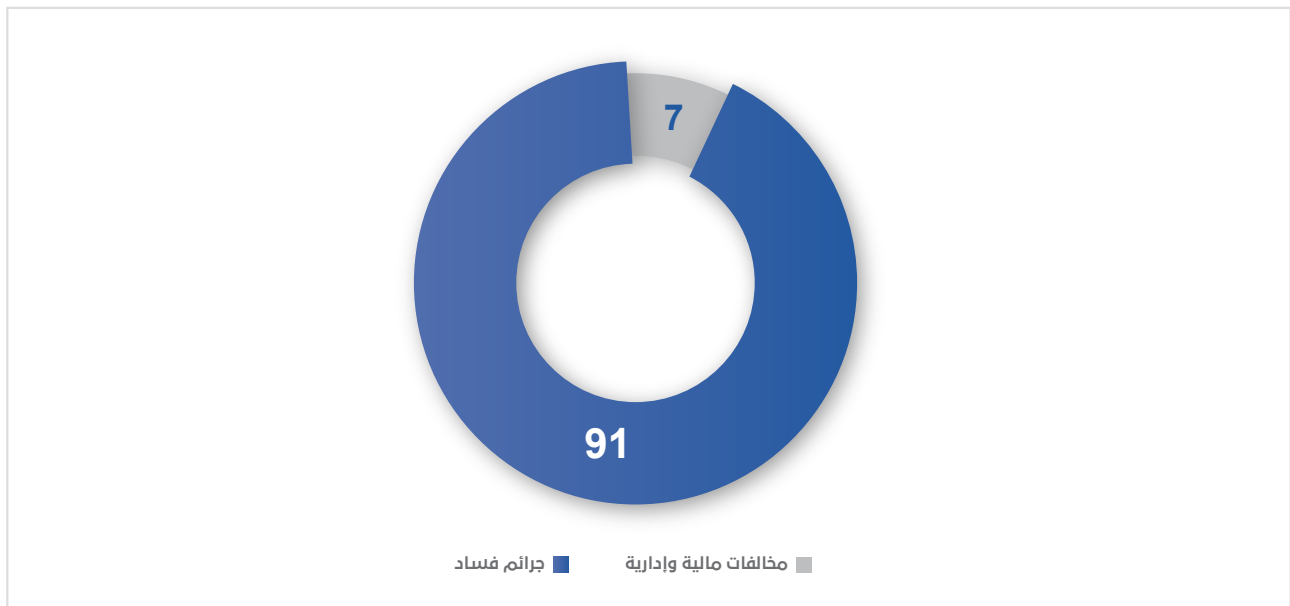
تحتوي بعض البلاغات المقيمة والبالغ عددها (101) بلاغاً خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021 لدى الهيئة على عدة وقائع اشتركت فيها جهتان أو أكثر بحيث بلغ إجمالي الجهات (44) جهة، وتجدر الإشارة إلى أن 23% من البلاغات هي واردة من ثلاث جهات هي: وزارة الصحة، وشركة نفط الكويت، ووزارة الداخلية (الشكل رقم 6).



الشكل (6) توزيع البلاغات بحسب الجهة التي ينتسب إليها المبلغ ضده خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

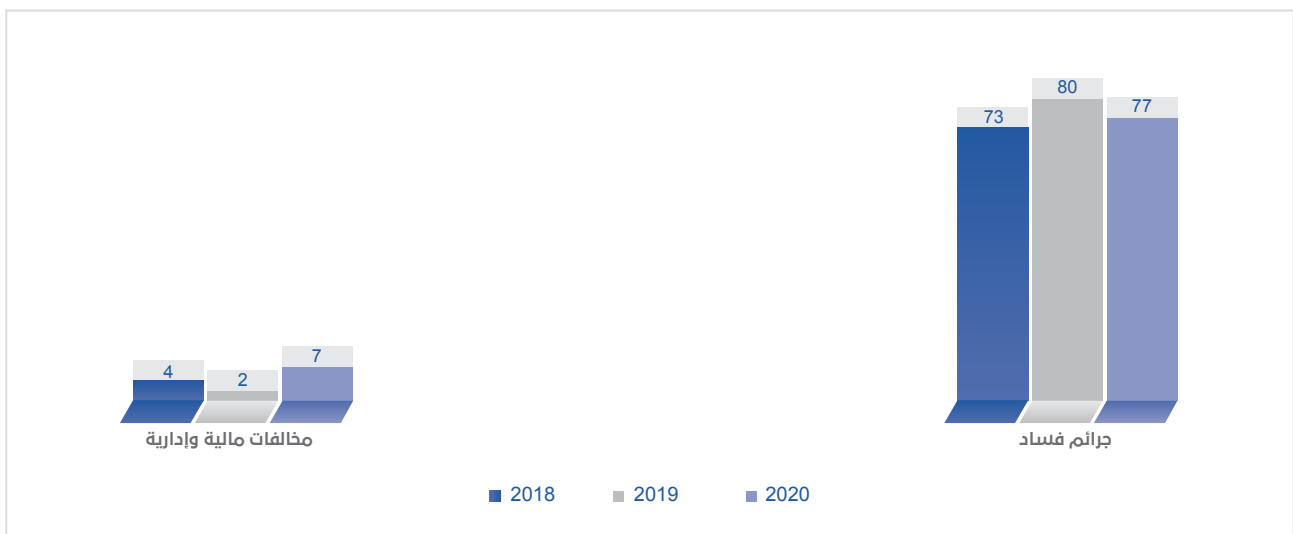
رابعاً: البلاغات المقدمة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

يكمن دور الهيئة في التحقق وجمع الاستدلالات في ارتكاب جرائم الفساد، والمخالفات المالية الجسيمة، والاستفادة من الكسب غير المشروع وفقاً لما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، وقد ورد إلى الهيئة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021) 101 بلاغاً، وبعد دراسة تلك البلاغات وفحصهم تبين عدم وجود جريمة لـ 3 منهم، وتم ثبوت وجود جريمة لـ 98 الآخرين، وقد تم تقسيم البلاغات التي احتوت على جريمة حسب نوعها على النحو المبين في الشكل رقم (7).



الشكل (7) تقسيم البلاغات التي احتوت على جريمة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

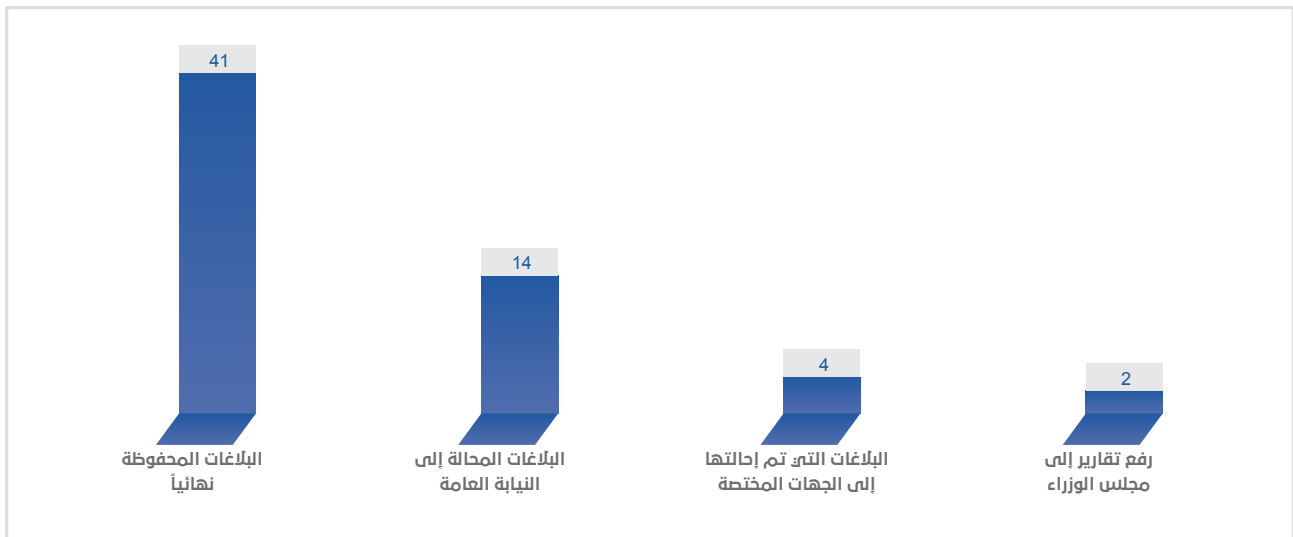
ووفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020). نلاحظ من الشكل رقم (8) أن حجم جرائم الفساد في عام 2020 لا يختلف كثيراً عن السنتين السابقتين 2018 و 2019.



الشكل (8) أنواع البلاغات التي احتوت على جريمة وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

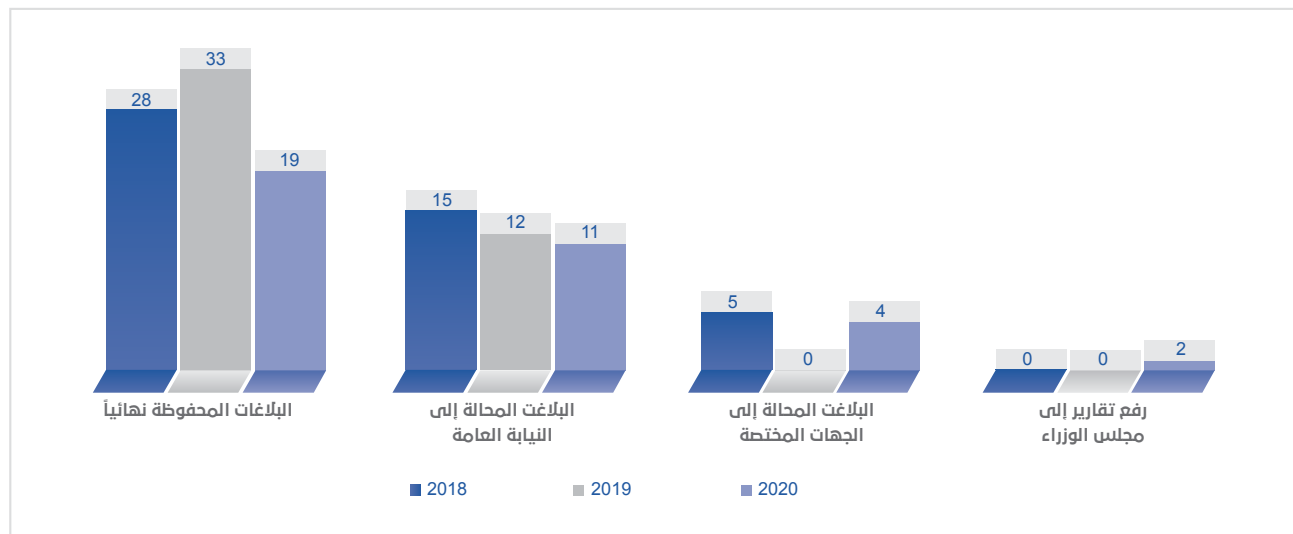
خامساً: البلاغات التي تم التصرف بشأنها

قامت الهيئة بدراسة وبحث البلاغات المقدمة إليها، وذلك عن طريق التحريات والتحقيق المبدئي وجمع الاستدلالات، وفي حال وجود شبهة جريمة من جرائم الفساد، أو مخالفة مالية جسيمة، أو كسب غير مشروع، يتم إحالة البلاغ إلى النيابة العامة، أو إلى الجهة المختصة، أما في حال عدم توافر الشروط الموضوعية لقبول البلاغ، توصي الإدارة المختصة في الهيئة بحفظ البلاغ مع بيان الأسباب، وعليه بلغت نسبة البلاغات المحالة إلى النيابة العامة 23%. يبين الشكل رقم (9) تصرف الهيئة في البلاغات خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).



الشكل (9) البلاغات التي تم التصرف بشأنها خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

ووفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020). نلاحظ أن نسبة البلاغات المحالة إلى النيابة العامة في عامي 2018 و 2020 بلغت 30%، أما في عام 2019 فلقد بلغت 27% كما هو مبين في الشكل رقم (10).



الشكل (10) البلاغات التي تم التصرف بشأنها وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

وتجدر الإشارة بأن عدد البلاغات التي تم حفظها نهائياً منذ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2021 بلغت (137) بلاغاً، أما البلاغات التي تمت إحالتها لجهات الاختصاص بلغت (13) بلاغاً.

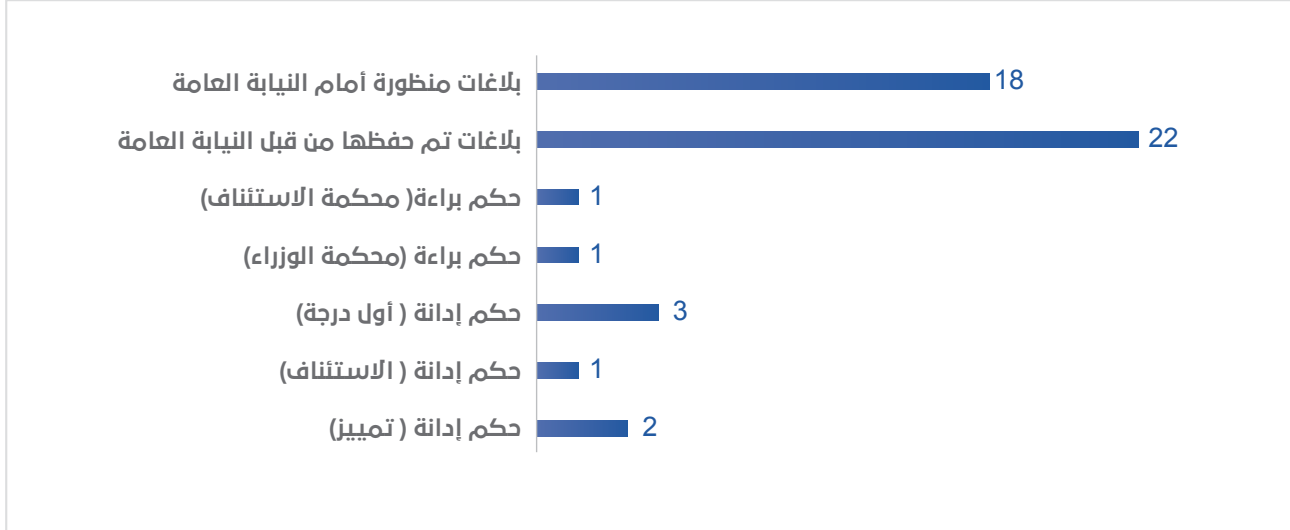
سادساً: البلاغات المحالة إلى النيابة العامة

نصت المادة (27) من القانون (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، «مع مراعاة أحكام القانون رقم (88) لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء، تختص النيابة العامة دون غيرها بالتحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها». وعليه تمت إحالة (14) بلاغاً إلى النيابة العامة خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021، وهي موضحة في الجدول رقم (3).

الجدول (3) البلاغات المحالة إلى النيابة العامة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

العدد	أسباب إحالة البلاغ إلى النيابة العامة	اسم الجهة
2	- شبهة جريمتي الإضرار العمدي، وتسهيل الاستيلاء على المال العام - شبهة جريمة الاستيلاء على المال العام	شركة نفط الكويت
1	- شبهة جريمة الاختلاس	الاتحاد الكويتي للسباحة
1	- شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام	الأمانة العامة للأوقاف
1	- شبهة جريمة التزوير	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
1	- شبهة جريمة التزوير	النادي الكويتي للصم
1	- شبهة جريمتي التزوير، والكسب غير المشروع	وزارة الأشغال العامة
1	- شبهة جرائم الاستيلاء، وتسهيل الاستيلاء على المال العام والتزوير	وزارة الصحة
1	- شبهة جريمتي الاستيلاء، وتسهيل الاستيلاء على المال العام	المركز الوطني لتطوير التعليم
1	- شبهة جريمة التزوير	نادي فتيات العيون الرياضي
1	- شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام	وزارة التربية
1	- شبهة جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام	الديوان الأميري
1	- شبهة جريمة الإضرار العمدي بالمال العام	الإدارة العامة للطيران المدني
1	- شبهة جريمة التزوير	بلدية الكويت
14		الإجمالي

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد البلاغات التي تمت إحالتها إلى النيابة العامة منذ تاريخ صدور اللائحة التنفيذية إلى 31 مارس 2021 بلغت (48) بلاغاً، وكان التصرف فيها من النيابة العامة والمحاكم المختصة على النحو المبين في الشكل رقم (11).

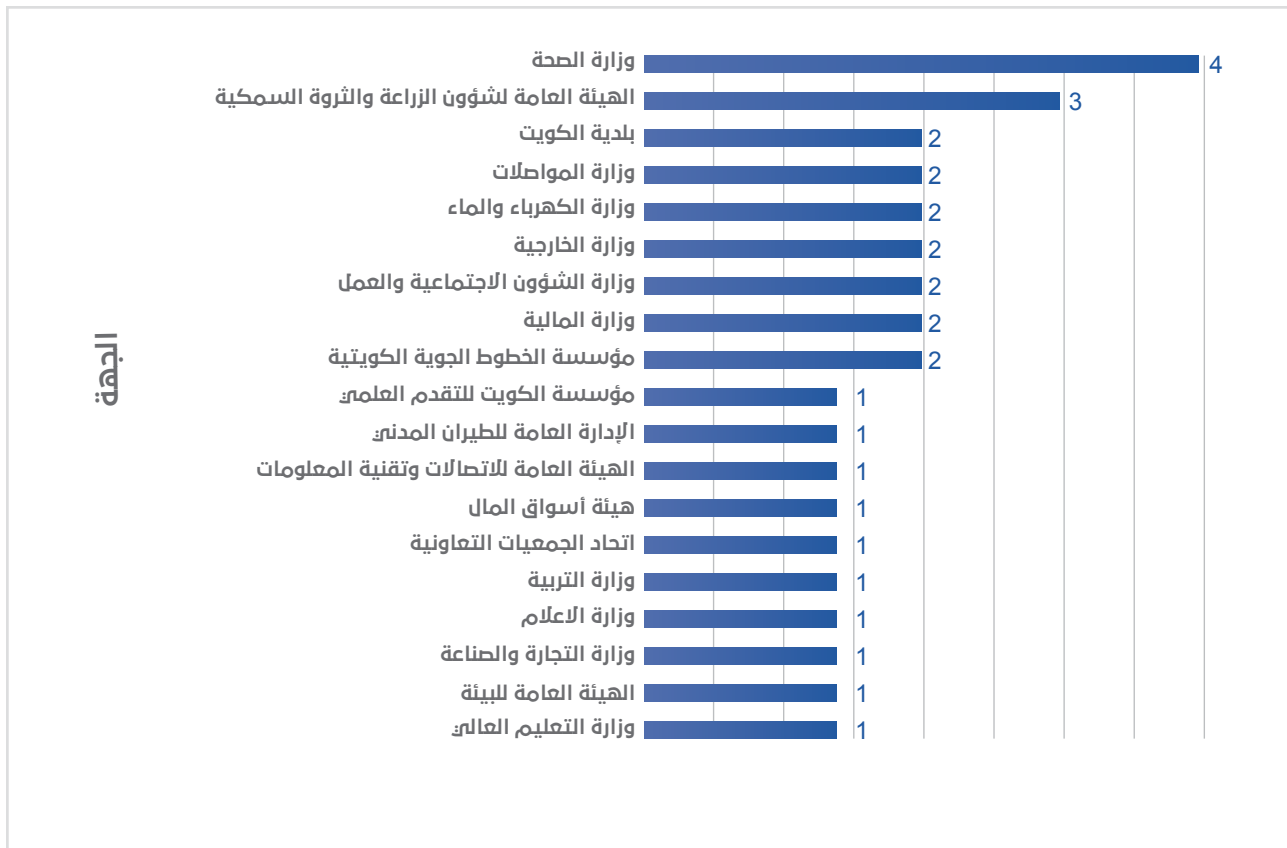


الشكل (11) البلاغات التي تم التصرف بشأنها منذ صدور اللائحة التنفيذية

سابعاً: الرصد الإخباري

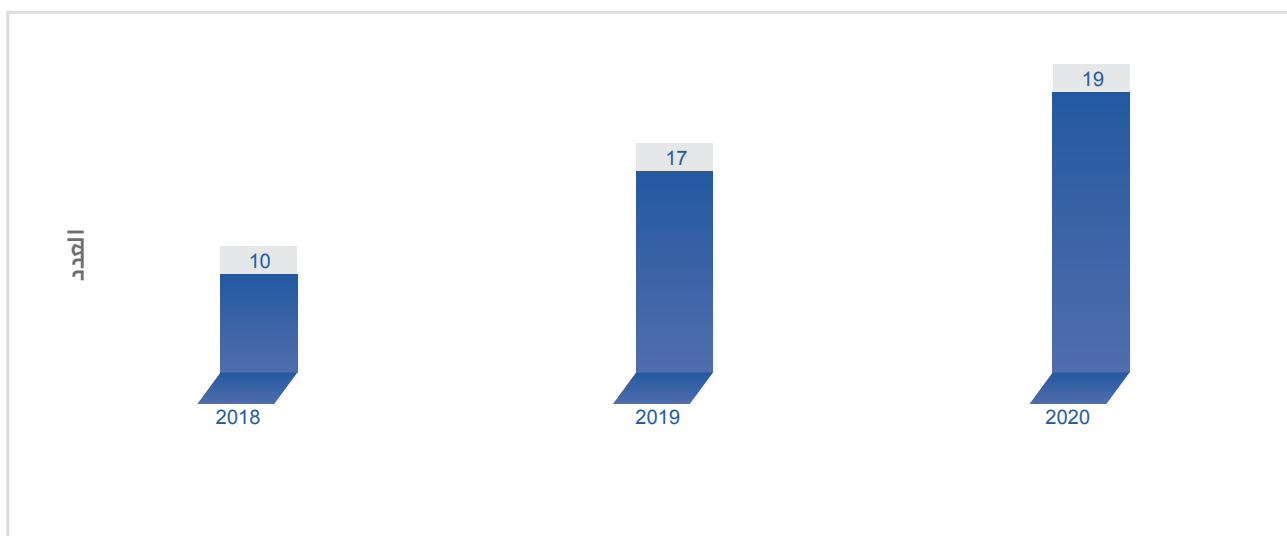
بموجب ما جاء بالمادة رقم (24) من القانون رقم (2) لسنة 2016 والخاص بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية والمادة رقم (44) من الباب الرابع من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 والتي تنص على: «تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة ومن خلال ما تنشره وسائل الاعلام المختلفة من معلومات وأخبار في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق بشأنها والتصرف فيها».

وعليه قامت الهيئة برصد (26) حالة ضد المشمولين خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021، ويبين الشكل رقم (12) توزيع المشمولين على الجهات حسب حالات الرصد الإخباري، وقد اشتركت أكثر من جهة في بعض الحالات التي تم رصدها، ويُلاحظ أن وزارة الصحة قد حظيت بالنصيب الأعلى من الرصد.



الشكل (12) عدد حالات الرصد الإخباري ضد المشمولين حسب الجهات خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

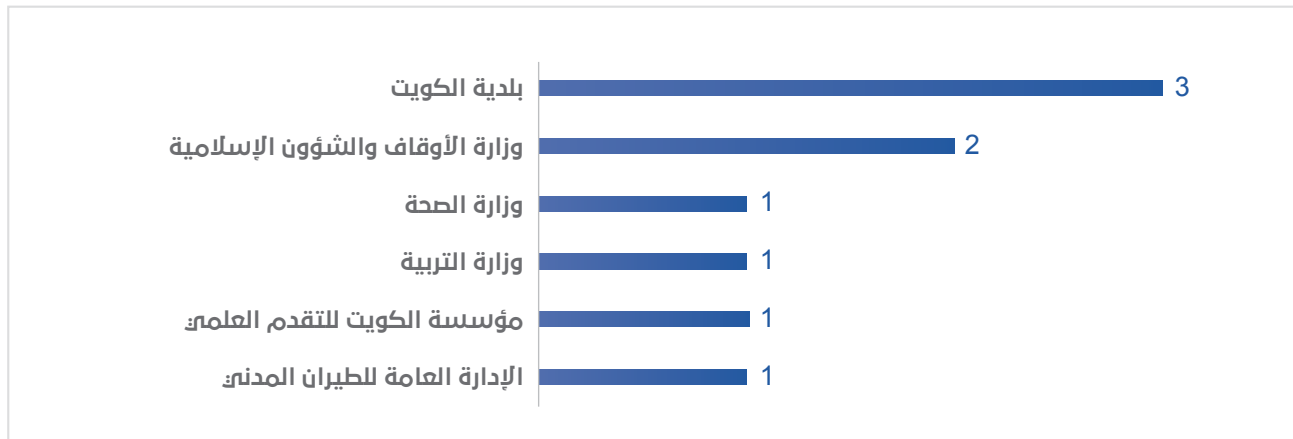
وبمقارنة أعداد الرصد الإخباري وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)، يتبين ازدياداً مطرداً في أعدادها (الشكل رقم 13).



الشكل (13) عدد حالات الرصد وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

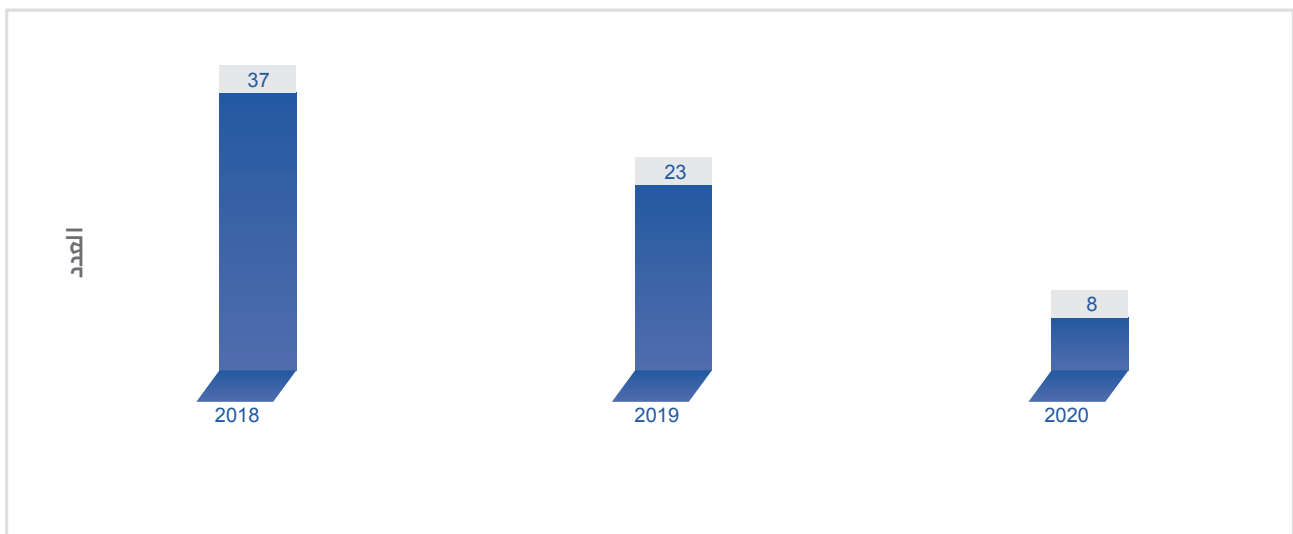
ثامناً: ممارسة أعمال الضبطية القضائية حسب الجهات

بموجب المادة رقم (14) من القانون رقم (2) لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالذمة المالية وبناء على القرار رقم (260) لسنة 2016، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 2016 في جريدة الكويت اليوم، بشأن منح بعض موظفي الهيئة سلطة ضبط المخالفات، وتحرير المحاضر بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (300) لسنة 2016، قامت الهيئة بإجراء عدد (9) من أعمال الضبطية القضائية خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)، وتم توزيعها حسب الجهات والبالغ عددها (6) على النحو المبين في الشكل رقم (14).



الشكل (14) عدد أعمال الضبطية القضائية حسب الجهة خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

ووفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020) فإننا نلاحظ تراجع في إجمالي عدد أعمال الضبطية القضائية التي تقوم بها الهيئة حيث بلغت نسبة التراجع في 2020 (65%) عن العام 2019؛ ويعود السبب إلى زيادة وعي بعض الجهات باختصاصات الهيئة وتزويدها بالبيانات المطلوبة والمتعلقة بالبلاغات عند طلبها؛ مما لا يستدعي الحاجة لإجراء الضبطية القضائية لبعض هذه البلاغات. كما هو مبين في الشكل رقم (15).



الشكل (15) مقارنة لعدد أعمال الضبطية القضائية وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

الفصل الثاني

إقرارات الذمة المالية

إقرارات الذمة المالية

تمثل إقرارات الذمة المالية إحدى الركائز الرئيسية لعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، وتعتبر مؤشرات استلام الإقرارات الإجمالية من أهم المؤشرات التي تبرز دورها في تعزيز النزاهة والشفافية؛ لذا مازالت الهيئة مستمرة في استقبال المزمين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وذلك منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016.

وبالنظر إلى قرار مجلس الأمناء رقم (2020/11) بإعداد التقرير وفق السنة المالية بدلاً من سنة ميلادية، فإن هذا التقرير يشمل سنة ميلادية بالإضافة إلى 3 شهور (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)، ونظراً إلى أهمية مقارنة الأداء مع السنتين السابقتين، فسيتم استخدام السنة الميلادية لعام 2020، فقط عند عقد المقارنة بسنتين سابقتين (2018-2019).

أول: استلام إقرارات الذمة المالية

جاء استلام إقرارات الذمة المالية في ظل ظروف استثنائية وسط جائحة كورونا، واشترطات وقائية وضعتها الجهات الطبية المختصة للجهات التي تقوم باستقبال المراجعين؛ للحد من انتشار الوباء، وضمان سير العمل في مختلف قطاعات الدولة. واستجابة لتلك الاشتراطات، وسعيًا للتغلب على تلك الظروف، فقد استمرت إدارة الاستلام بخطة العمل التي تقوم على مجموعة من التدابير التي تراعي الأطر القانونية من جانب، والإجراءات الصحية والوقائية من جانب آخر؛ لاستقبال مقدمي إقرار الذمة المالية وفقاً للمواعيد القانونية.

1 - مقدمي إقرارات الذمة المالية

بلغ إجمالي الإقرارات التي استلمتها الهيئة منذ نشر اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 إلى 31 مارس 2021 ما جملته (25,152) إقراراً.

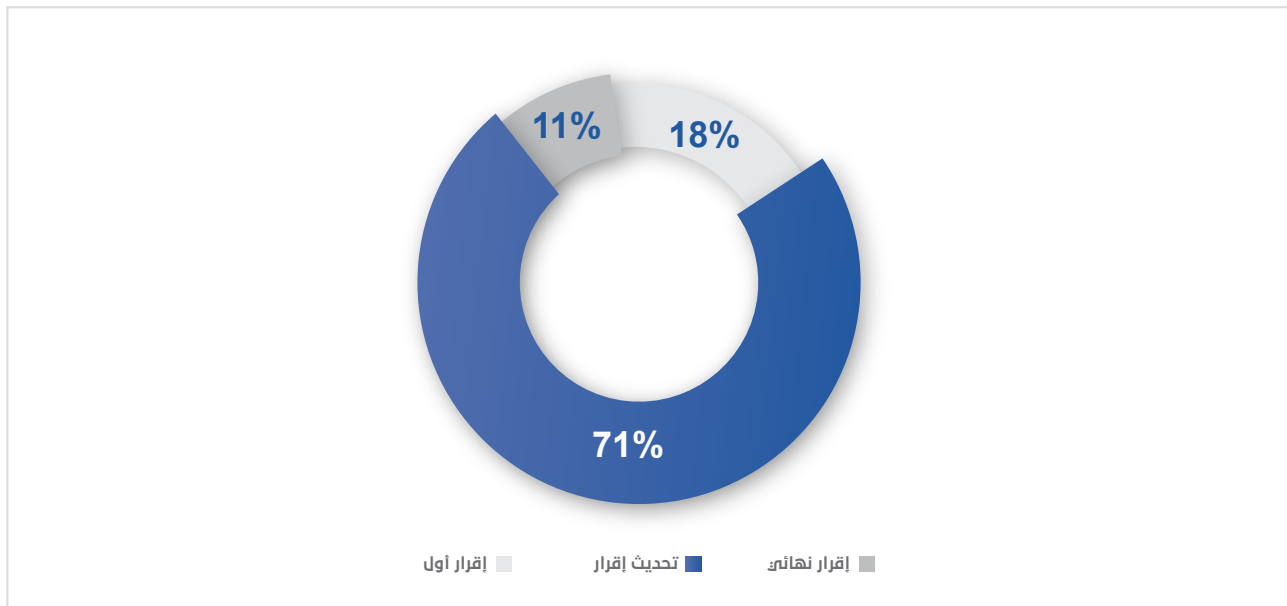
فيما شهدت الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021 استلام عدد (10,514) إقراراً، وتوزع إجمالي الإقرارات المستلمة إلى:

أ- (1,936) إقرار أول.

ب- (7,427) تحديث إقرار.

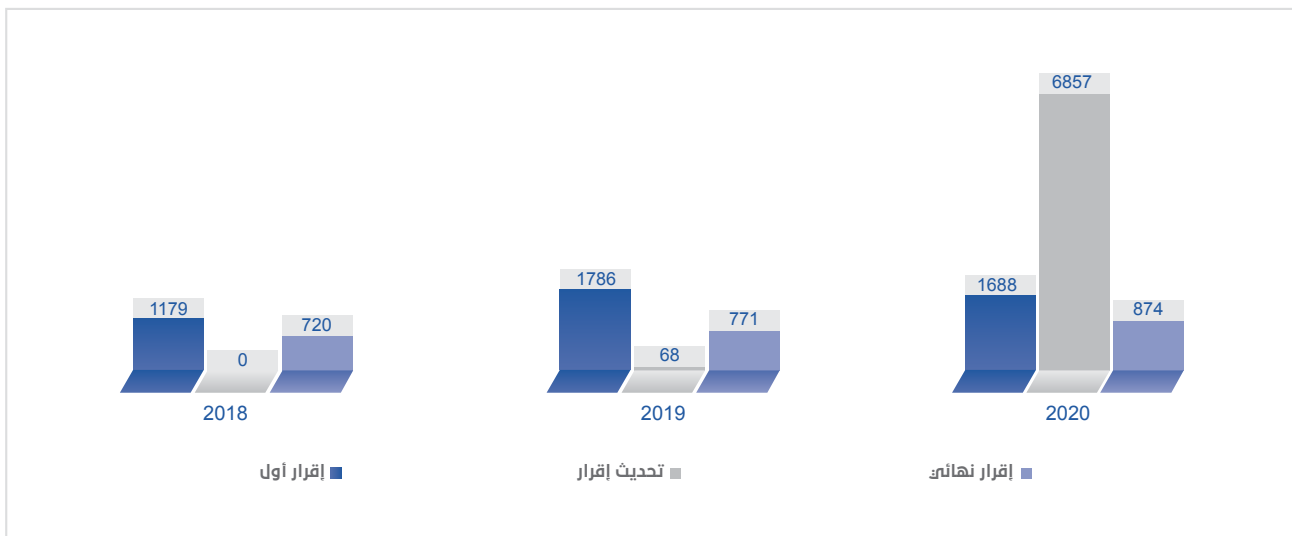
ج- (1,151) إقراراً نهائياً.

والشكل رقم (16) يوضح نسب كل منها.



الشكل (16) نسبة الإقرارات التي استلمتها «نزاها» حسب نوعها (للفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

كما يعرض الشكل رقم (17) عدد الإقرارات موزعة حسب نوعها (للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية 2018 و 2019 و 2020)، حيث يتضح أن عدد الإقرارات التي تم تحديثها ازداد بشكل ملحوظ في عام 2020. ويعود سبب ذلك إلى أن بداية فترة تحديث الإقرار الأولى كانت قد حلت في نوفمبر 2019 (أي بعد مرور 3 سنوات من استلام الهيئة الإقرار الأول في نوفمبر 2016).

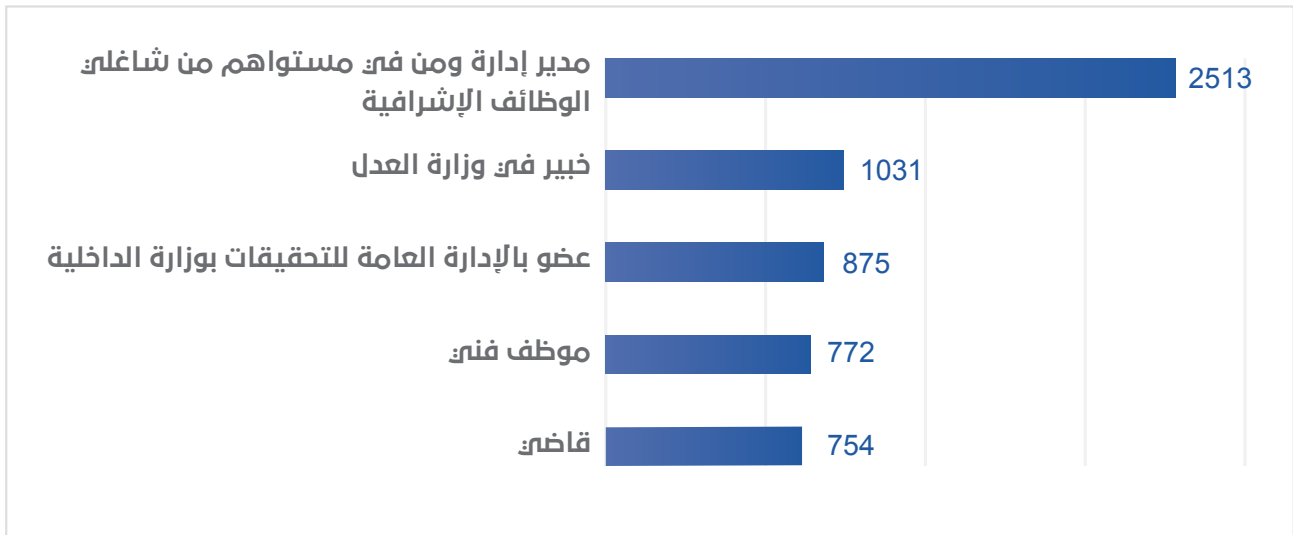


الشكل (17) عدد الإقرارات التي استلمتها «نزاها» حسب نوعها وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

ولقد تم افتتاح مراكز خارجية لاستلام إقرارات الذمة المالية في الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021؛ بهدف تسهيل الإجراءات وتعزيز الالتزام بتقديم إقرارات الذمة المالية في كل من إدارة الفتوى والتشريع، قصر العدل، ومجلس الأمة، حيث بلغ إجمالي الإقرارات التي تم استلامها في تلك المراكز (351) إقراراً.

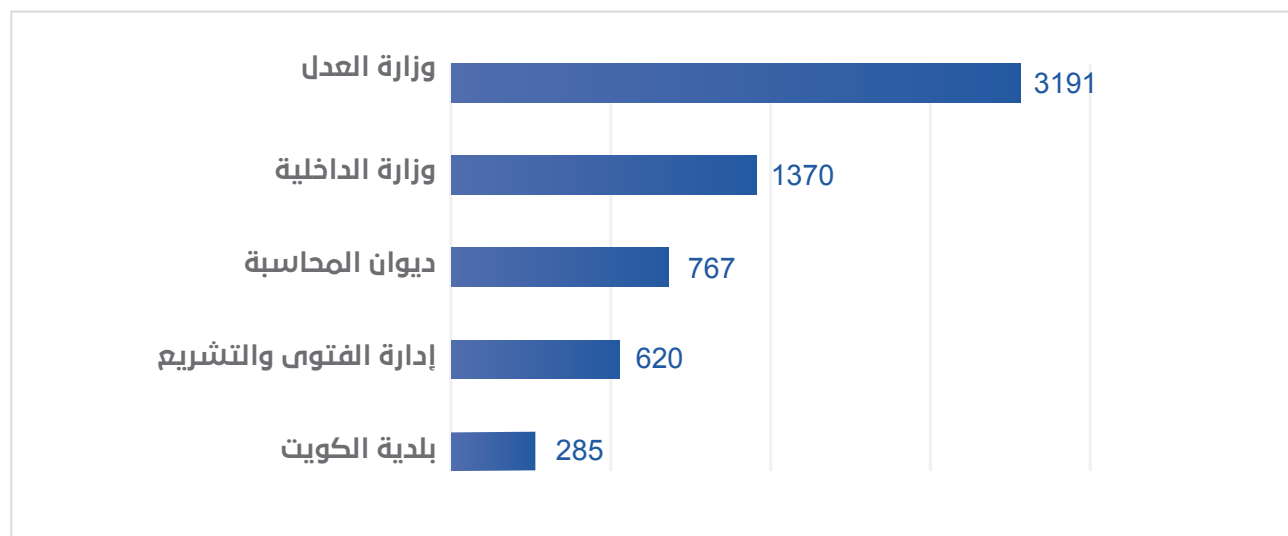
كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية حتى 31 مارس 2021 بلغ (349) شخصاً، وقد قامت الهيئة بالتواصل مع الجهات التي يعملون بها هؤلاء الأشخاص والبالغ عددها (75) جهة، وتم تزويد الجهات بكشوف بأسمائهم؛ للتبنيه عليهم بضرورة تقديم الإقرار لانقضاء المواعيد القانونية، كما حرصت الهيئة على التواصل معهم بشكل مباشر من خلال إرسال رسائل تتيبه نصية، والاتصال هاتفياً؛ لحثهم على تقديم إقرارات ذمتهم المالية، ويتم بشكل دوري إحالة الخاضعين الذين لم يقدموا إقراراتهم رغم فوات المواعيد القانونية إلى جهات الاختصاص؛ لإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

يعرض الشكل رقم (18) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021) وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية.



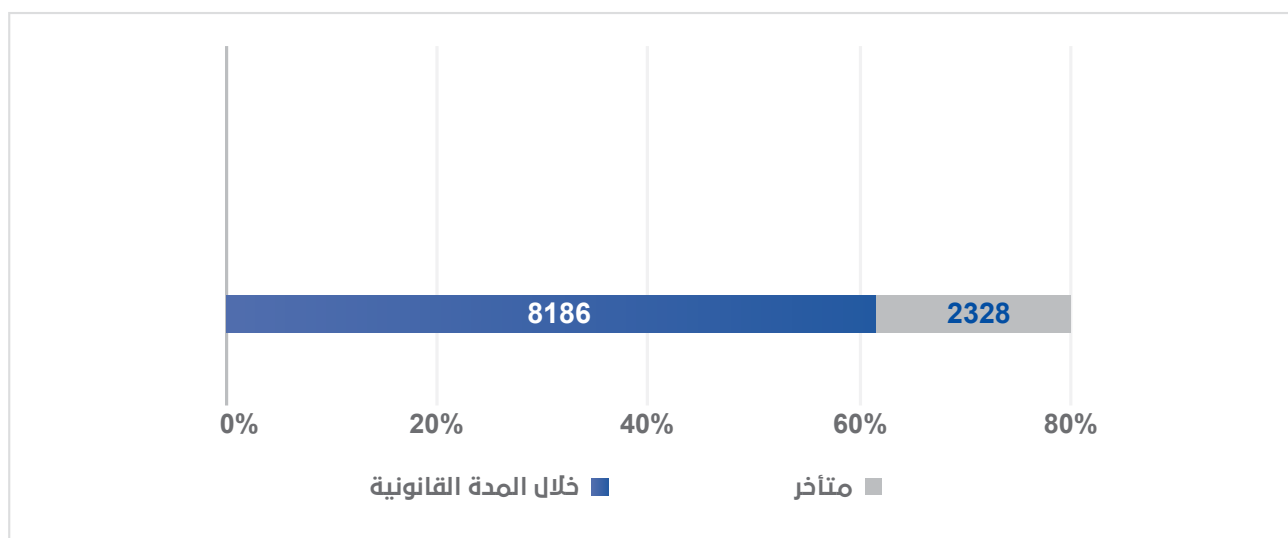
الشكل (18) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس صفات وظيفية خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

ويعرض الشكل رقم (19) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها وفقاً لأعلى خمس جهات يتبعها المشمولون خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).



الشكل (19) عدد الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للجهات التي يتبعها المشمولون خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

ويوضح الشكل رقم (20) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).



الشكل (20) عدد الإقرارات التي تم استلامها خلال فترة التقرير وفقاً للمواعيد القانونية خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

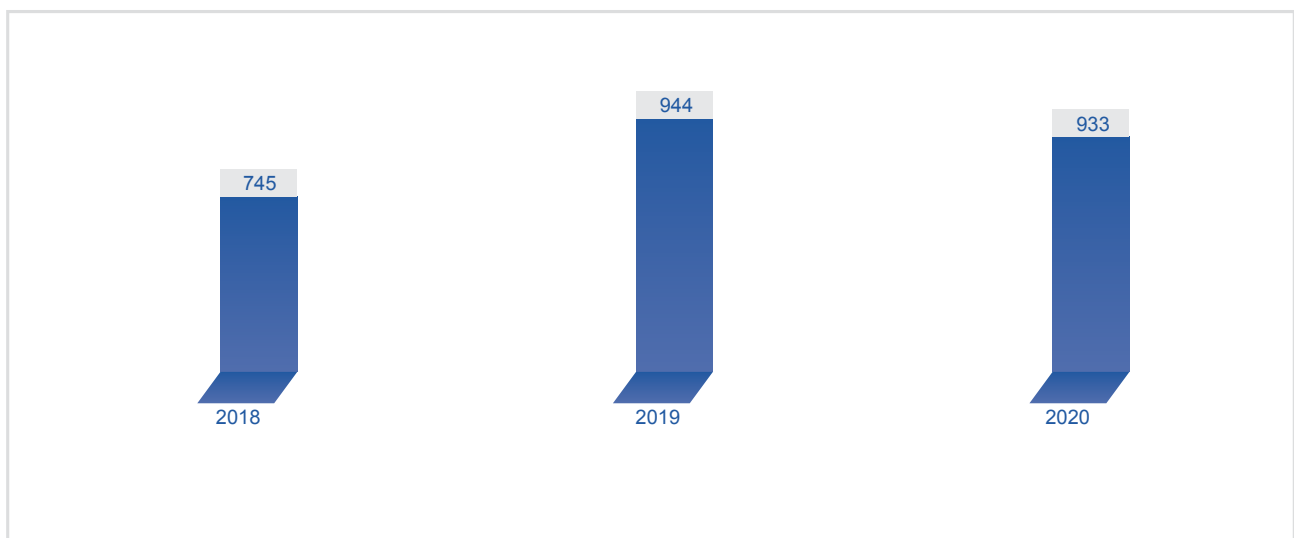
كما يعرض الشكل رقم (21) تصنيف الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية (للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية 2018 و 2019 و 2020).



الشكل (21) عدد الإقرارات التي تم استلامها حسب المواعيد القانونية وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

2 - الممتنعين عن تقديم إقرارات الذمة المالية

الممتنع عن تقديم إقرار الذمة المالية هو من لم يقدم إقرار الذمة المالية الخاص به، وفي حال تقديمه الإقرار سيتحول إلى متأخر عن التقديم. يوضح الشكل رقم (22) مقارنة لأعداد الإقرارات التي امتنع أصحابها عن تقديمها (للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية 2018 و 2019 و 2020)، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الممتنعين في 2020 يشمل الخاضعين الذين تنطبق عليهم حالات الإعفاء (الفئات المعرضة للمخاطر الصحية) إلى بداية المرحلة الخامسة من خطة الحكومة للعودة للحياة الطبيعية المرتبطة بجائحة كورونا.



الشكل (22) عدد الإقرارات التي امتنع أصحابها عن تقديمها وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (1 يناير إلى 31 ديسمبر 2018 و 2019 و 2020)

3 - متابعة تحديث بيانات المشمولين بنظام الذمة المالية

نصت المادة الثانية من القانون (2) لسنة 2016 على أن: « تتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون.» وفي سبيل ذلك قامت الهيئة بما يلي:

أ- إرسال كتب دورية لتحديث بيانات المقرين لجميع الجهات التي يتبعها المشمولين، وكتب طلب البيانات الناقصة من الجهات، وكتب تعريف الجهات بكيفية الاستعلام عن موعد تحديث الإقرار عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة.

ب- تلقي الكتب الصادرة من الجهات الحكومية بشأن تحديث بيانات المشمولين بنظام الكشف عن الذمة المالية التابعين لها بشكل دوري، وتتضمن تلك الكتب نسخ من القرارات الإدارية ذات الصلة بالمشمولين، وقامت الهيئة بمراجعة البيانات التي ترد إليها من الجهات ومطابقتها بالبيانات المسجلة في النظام الآلي للذمة المالية (FDS)، ويتم تحديث البيانات إن لزم، كما قامت بأرشفة تلك القرارات آلياً بما يضمن حفظها بطريقة آلية تساهم في سرعة الوصول إليها عند الحاجة.

ج- إرسال رسائل تنبيه نصية للمشمولين فور ورود بيانات توجب تقديم إقرار الذمة المالية وعلى عدة مراحل كما يلي:

- عند تحديث بيانات المشمولين في النظام الآلي (FDS)، وبداية المدة القانونية لتقديم الإقرار.
- قبل انقضاء المدة القانونية بأسبوعين على الأقل.
- بعد انقضاء المدة القانونية.

كما تمت متابعة المراسيم والقرارات الصادرة في جريدة (الكويت اليوم) وذلك لحصر بيانات الملزمين بتقديم إقرار الذمة المالية، بالإضافة إلى متابعة قرارات تشكيل أو حل اللجان أو المجالس أو الهيئات الحكومية، وقرارات التعيين الإدارية لأي من الوظائف المشمولة، أو قرارات الإحالة إلى التقاعد، أو العزل الوظيفي، ويوضح الجدول رقم (4) جميع القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).

الجدول (4) عدد القرارات والمراسيم التي تم نشرها في جريدة الكويت اليوم (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

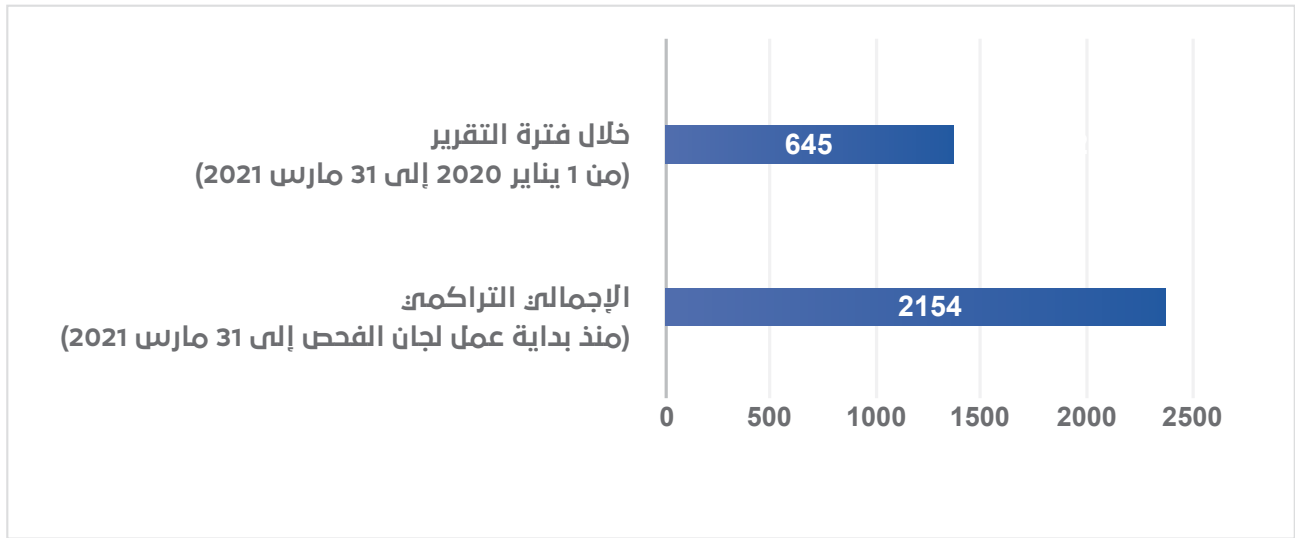
الحالة	عدد القرارات والمراسيم
تعيينات وترقيات	40
اشهار هيئة رياضية	11
تجديد	21
نقل	9
الإجمالي	81

ثانياً: فحص إقرارات الذمة المالية

تم تشكيل لجان لفحص إقرارات الذمة المالية وفقاً للمناصب والمسميات الوظيفية للمشمولين لأحكام القانون رقم (2) لسنة 2016، والقيام بآلية تنظيم الفحص وفقاً لما نصت عليه اللائحة التنفيذية للهيئة.

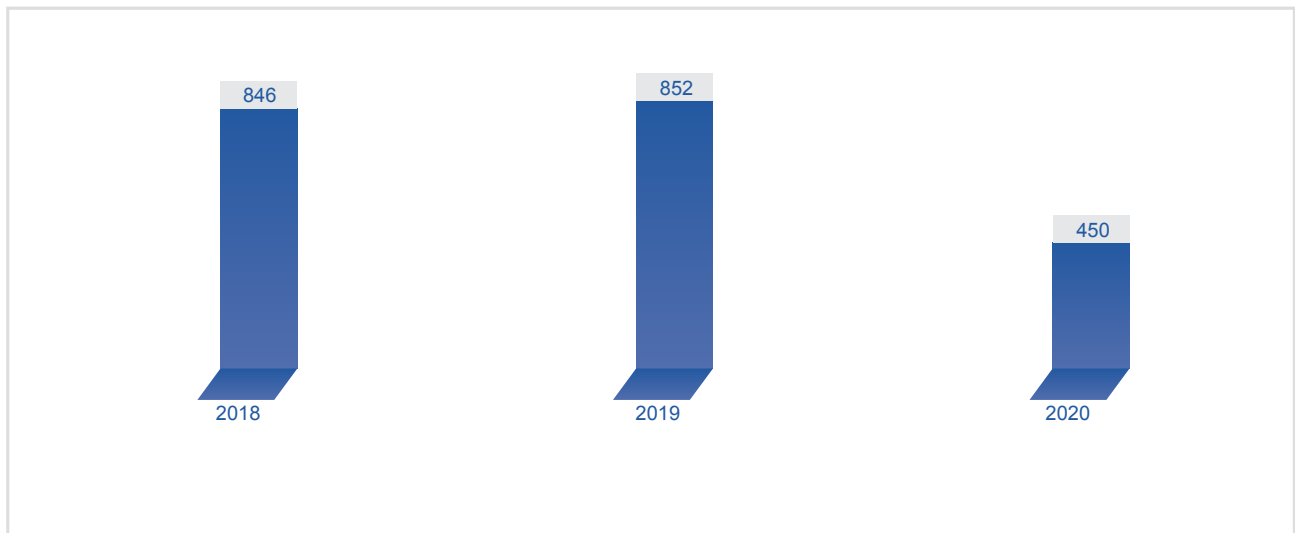
1 - عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم

بلغ إجمالي عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم منذ بداية عمل لجان الفحص (2154) مُقرأً؛ منهم (645) مُقرأً خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021) (الشكل رقم 23). وقد بلغ عدد المُقررين الذين تم حفظ إقراراتهم (499) مُقرأً، أما عدد المُقررين الجاري استكمال فحص إقراراتهم فقد بلغ عددهم (145) مُقرأً، وقد تم إحالة خاضع واحد إلى النيابة العامة.



الشكل (23) عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب الفترة

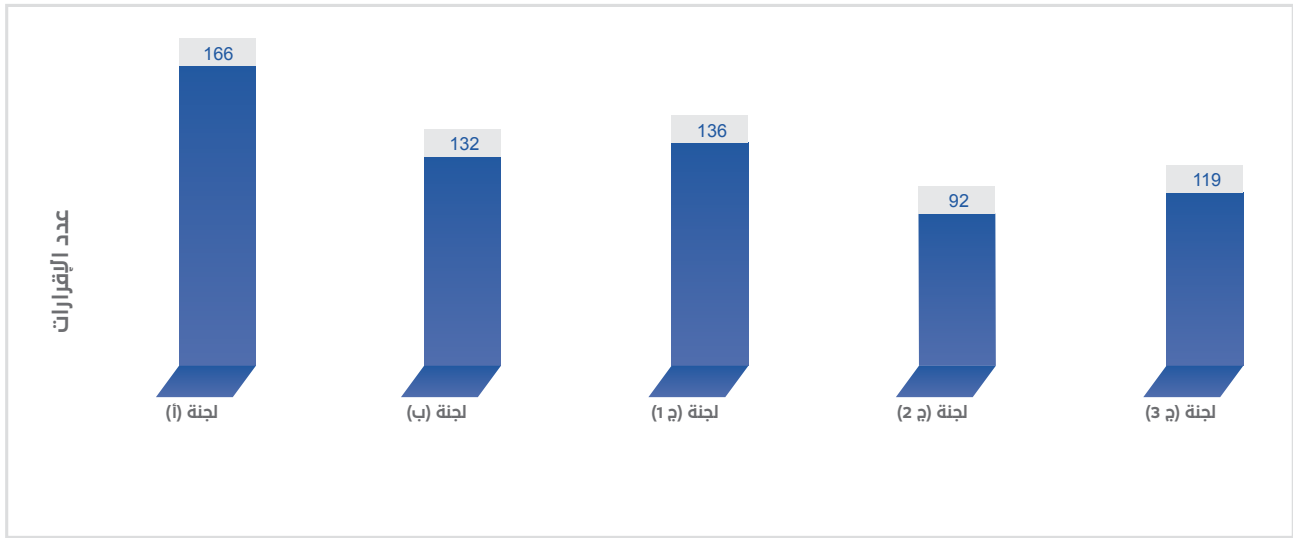
وبمقارنة عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم (للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر) وفقاً لآخر ثلاث سنوات ميلادية (2018 و 2019 و 2020) نرى أن العدد قد انخفض في عام 2020 عن عام 2019 بنسبة 47%، بسبب جائحة كورونا (الشكل رقم 24).



الشكل (24) عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم وفقاً للتقارير السنوية (1 يناير إلى 31 ديسمبر) للسنوات الميلادية (2018 و 2019 و 2020)

2 - توزيع المُقررين على لجان الفحص

تضم الهيئة عدد خمسة لجان فحص، لجنة واحدة لكل من الفئات الوظيفية (أ-ب)، وثلاث لجان للفئات الوظيفية (ج)؛ يترأسها جميعاً أعضاء مجلس الأمناء في الهيئة. وتضم تلك اللجان في عضويتها مختصين ماليين، وقانونيين، من إشرافيٍّ وموظفيٍّ الهيئة أصحاب الخبرات المناسبة لعمل تلك اللجان. يعرض الشكل رقم (25) توزيع المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب اللجان، خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).



الشكل (25) توزيع المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب اللجان خلال فترة التقرير (1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

3 - أسباب فحص المُقررين

تتنوع أسباب فحص إقرارات الذمة المالية حسب ما ورد في القانون رقم (2) لسنة 2016، ولائحته التنفيذية والآليات الداخلية التي وضعتها إدارة لجان الفحص في الهيئة لتشمل التالي:

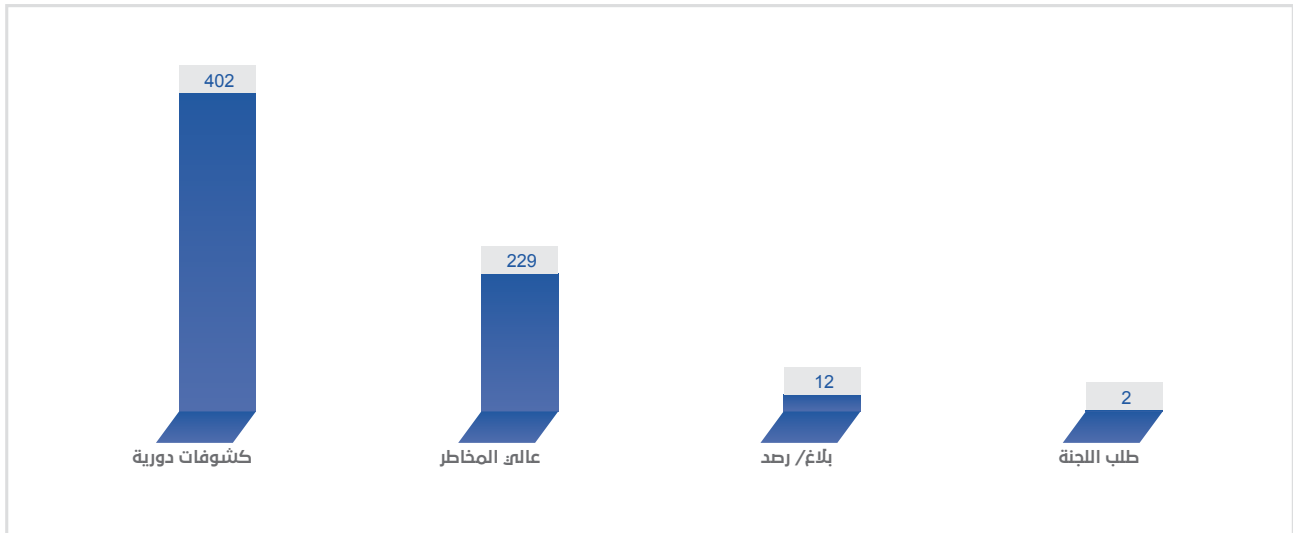
أ- الفحص بناءً على بلاغ أو رصد مقدم من قطاع كشف الفساد والتحقيق.

ب- الفحص بناءً على طلب اللجنة.

ج- الفحص بناءً على عينات عشوائية عالية المخاطر.

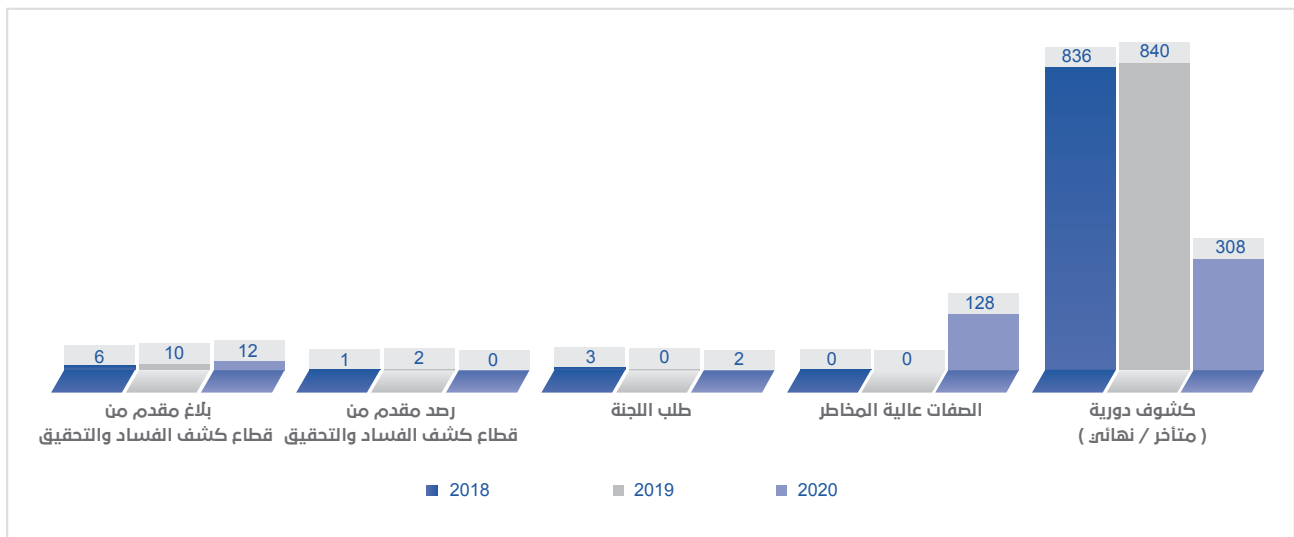
د- الفحص بناءً على الكشوفات الدورية (متأخر - نهائي).

يوضح الشكل رقم (26) أعداد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب سبب الفحص خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021).



الشكل (26) عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب سبب الفحص خلال فترة التقرير (من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021)

وبمقارنة آخر ثلاث سنوات ميلادية (2018 و 2019 و 2020) للفترة (من 1 يناير إلى 31 ديسمبر)، نلاحظ من الشكل رقم (27) أنَّ أعلى سبب ارتفاع فحص الإقرارات بسبب الكشوفات الدورية (متأخر/نهائي)، رغم تراجع النسبة إلى 63% في 2020 عنها في العام 2019، بسبب جائحة كورونا.



الشكل (27) عدد المُقررين الذين تم فحص إقراراتهم حسب سبب الفحص وفقاً للتقارير السنوية (من 1 يناير إلى 31 ديسمبر) للسنوات الميلادية (2018 و 2019 و 2020)

الفصل الثالث

التعاون الدولي

أولاً: مذكرات وبروتوكولات التعاون التي تم توقيعها

تحرص الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» على التعاون مع الجهات الدولية النظيرة بهدف تبادل الخبرات في مجال التعاون الثنائي لمكافحة الفساد والوقاية منه، وتشمل تلك الجهات:

1 - لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية، جمهورية كوريا الجنوبية.

2 - هيئة مكافحة الفساد الفرنسية، جمهورية فرنسا.

3 - هيئة الرقابة الإدارية، جمهورية مصر العربية.

4 - هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، فلسطين.

ثانياً: استعراض تنفيذ مدى امتثال دولة الكويت لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تماشياً مع التزام دولة الكويت بتنفيذ بنود اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والذي يتم تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، قامت الهيئة بإعداد الردود على الاستفسارات الدولية التي وردت إليها من قبل خبراء الدول المستعرضة وهما دولتي قرغيزستان وأنتيغوا وبربودا، وذلك في إطار تنفيذ دولة الكويت للفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية.

وفي هذا الصدد تم إعداد تقرير تفصيلي بشأن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والإجراءات الدولية وفق الأصول المرعية في إطار عملية التقييم الذاتي الدولية ذات الصلة بتنفيذ التزامات دولة الكويت في سياق عضويتها في الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد. وفيما يلي عرض لما قامت به الهيئة بهذا الخصوص:

1 - فور ورود ملاحظات واستفسارات خبراء دولتي قرغيزستان وأنتيغوا وبربودا وهما الدولتان المستعرضتان لدولة الكويت، حول تقرير دولة الكويت الذي سبق للهيئة أن أعدته بشأن شرح مدى التزام دولة الكويت بتنفيذ أحكام الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، قام فريق العمل بإعداد جداول تتضمن أحكام النصوص الدولية محل إستعراض، تحديد وتقسيم الجهات الوطنية ذات الصلة بالرد على الاستفسارات والملاحظات الدولية لكل منها بحسب اختصاصها.

2 - إعداد نماذج أسئلة بشأن كل مادة/ فقرة رئيسية/ فقرة فرعية من أحكام الفصلين محل الاستعراض من الاتفاقية المشار إليها، والمتصلة بملاحظات واستفسارات خبراء الاستعراض، وذلك بهدف تيسير عملية طلب المعلومات من الجهات الوطنية المعنية وتحديد مواد وأحكام الاتفاقية التي تدخل ضمن نطاق اختصاص كل جهة من الجهات الوطنية المعنية.

- 3 - مخاطبة الجهات الوطنية ذات العلاقة، مرفقاً بها نماذج الأسئلة والاستفسارات المشار إليها في البند السابق، وذلك لأجل تزويد الهيئة بمرئيات ومعلومات وإحصائيات هذه الجهات فيما يخص الاستفسارات والملاحظات الدولية المرتبطة بنشاط كل منها ومهامها واختصاصاتها.
- 4 - إعداد وصياغة ردود دولة الكويت على الاستفسارات والملاحظات الدولية المقدمة من قبل خبراء الدولتين المستعرضتين لدولة الكويت، وذلك في إطار من التنسيق والتعاون الكاملين مع الجهات الوطنية ذات العلاقة والقطاعات الداخلية المعنية في الهيئة.
- 5 - عقد مجموعة من الاجتماعات الافتراضية مع خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عبر منصات التواصل الإلكتروني.
- 6 - متابعة التوصيات والقرارات الدولية في إطار آلية استعراض تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 7 - حصر ومسح التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات الوزارية والتعاميم الداعمة لردود دولة الكويت على الاستفسارات والملاحظات الدولية المقدمة من الخبراء الدوليين المعنيين باستعراض دولة الكويت.
- 8 - إعداد الصيغة النهائية لتقرير دولة الكويت بشأن الرد على الملاحظات والاستفسارات الدولية التي أبدتها كل من خبراء مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وخبراء دولتي قرغيزستان وأنتيغوا وبربودا في سياق استعراض دولة الكويت حول تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً: مشاركة الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في تقييم تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة

وفي إطار مشاركة دولة الكويت في عملية تقييم تقرير دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تنفيذها لأحكام الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية المشار إليها، تم دراسة وتحليل وإعداد وإرسال ملاحظات واستفسارات الهيئة، حول ردود دولة الإمارات بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ذات السياق قامت الهيئة بإعداد تقرير تفصيلي بشأن تعديل وتحديث قائمة مجموعة الخبراء الوطنيين الحكوميين لدولة الكويت والمعنيين بالمشاركة في عملية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية المشار إليها.

رابعاً: مشاركات الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في الاجتماعات الدولية

حرصاً من الهيئة على التواصل مع المنظمات والجهات الدولية، مثلت الهيئة دولة الكويت في العديد من الاجتماعات، كما هو مبين في الجدول رقم (5).

الجدول (5) الاجتماعات الدولية التي شاركت فيها «نزاهة»

م	الاجتماع	الفترة	
		من	إلى
1	الاجتماع الأول لما بين الدورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء الاستعداد للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الفساد.	2 سبتمبر 2020	4 سبتمبر 2020
2	اجتماع الخبراء التاسع الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بتعزيز التعاون الدولي في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	16 نوفمبر 2020	18 نوفمبر 2020
3	الدورة الحادية عشر المستأنفة الثانية لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	16 نوفمبر 2020	18 نوفمبر 2020
4	الاجتماع الرابع عشر لما بين الدورات الخاص بالفريق الحكومي الدولي المعني باسترداد الموجودات.	16 نوفمبر 2020	18 نوفمبر 2020
5	الاجتماع الثاني لما بين الدورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد استعداداً لعقد الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل مكافحة الفساد والذي عقد بصورة افتراضية.	19 نوفمبر 2020	20 نوفمبر 2020
6	الدورة التاسعة عشر لجمعية الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد	30 نوفمبر 2020	
7	المؤتمر الدولي الافتراضي التاسع عشر بعنوان (تخطيط: 2030: الحقيقة، الثقة، والشفافية)	30 نوفمبر 2020	5 ديسمبر 2020
8	سلسلة الحوار العالمية للتعليم من أجل العدالة المنظم بصورة افتراضية، والمعدة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.	1 ديسمبر 2020	4 ديسمبر 2020
9	الاجتماع السنوي لشبكة نزاهة الأعمال (MOBIN) بعنوان: "تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل بناء أطر مرنة لمكافحة الفساد".	15 ديسمبر 2020	

م	الاجتماع	الفترة	
		من	إلى
10	الاجتماعات غير الرسمية بشأن مسودة الإعلان السياسي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد والتي أقيمت افتراضياً.	18 فبراير 2021	19 فبراير 2021
		15 مارس 2021	24 مارس 2021
11	الاجتماع الثالث ما بين الدورات لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ضوء الاستعدادات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مكافحة الفساد والذي أُقيم افتراضياً من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.	22 فبراير 2021	23 فبراير 2021
12	المشاورات السابقة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.	6 مارس 2021	
13	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في اليابان - كويتو - والمنظم من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.	7 مارس 2021	12 مارس 2021
14	منتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العالمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.	23 مارس 2021	25 مارس 2021
15	منتدى الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: "رؤى من أجل التعافي".	30 مارس 2021	31 مارس 2021

خامساً: مشاركات الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في الاجتماعات الإقليمية

تحرص الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» على تمثيل دولة الكويت على المستوى الإقليمي وذلك من خلال مشاركتها في الاجتماعات العربية والخليجية، ومن الاجتماعات العربية التي شاركت فيها الهيئة، الاجتماعات المذكورة في الجدول رقم (6).

الجدول (6) الاجتماعات العربية التي شاركت فيها «نزاهة»

م	الاجتماع	التاريخ
1	المؤتمر الدولي الثاني لسياسات النزاهة والشفافية والمساءلة بين النظرية والتطبيق.	9 ديسمبر 2020
2	المشاركة بكلمة مسجلة في الندوة المنظمة من هيئة نزاهة ومكافحة الفساد بالمملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد تحت عنوان: "مكافحة الفساد طريق التنمية المستدامة".	21 ديسمبر 2020
3	المشاركة بندوة علمية تحت عنوان: "تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في ظل جائحة كورونا" والتي أقامتها هيئة مكافحة الفساد بدولة فلسطين افتراضياً.	21 ديسمبر 2020
4	الاجتماع الرابع للجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.	21 يناير 2021

كما تُشارك الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بصورة دورية، مستمرة ومنتظمة، في فعاليات اللجنة الوزارية للأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك لاعتبارات عضوية الهيئة في اللجنة الوزارية المشار إليها. كما تحرص الهيئة على المشاركة الفاعلة فيما يُعقد من اجتماعات منبثقة عن اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، ومن بين ذلك المشاركة في اجتماعات لجنة المختصين من الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، وكذا المشاركة في اجتماعات وكلاء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، واجتماعات اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث يعرض الجدول رقم (7) اجتماعات مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

الجدول (7) الاجتماعات الخليجية التي شاركت فيها «نزاهة»

م	الاجتماع	الفترة	
		من	إلى
1	الاجتماع السادس عشر للجنة المختصين في الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، عبر تقنية الاتصال المرئي.	16 يونيو 2020	17 يونيو 2020
2	الاجتماع السابع عشر للجنة المختصين في الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، عبر تقنية الاتصال المرئي.	24 أغسطس 2020	
3	الاجتماع الخامس لأصحاب السعادة الوكلاء أو المساعدين أو من يقوم مقامهم بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون.	26 أكتوبر 2020	

م	الاجتماع	الفترة	
		من	إلى
4	المشاركة عبر الاتصال المرئي في أعمال الاجتماع السادس لأصحاب معالي رؤساء الأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة بدول مجلس التعاون الخليجي.	3 نوفمبر 2020	
5	الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، ونظم هذا الاجتماع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر الاتصال المرئي.	25 يناير 2021	
6	الاجتماع التاسع عشر الافتراضي للجنة المختصين بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، والذي نظمه مجلس التعاون لدول الخليج العربية.	28 فبراير 2021	

إن دور الهيئة لا يتوقف عند المشاركة بالحضور في الاجتماعات الخليجية المشار إليها، بل يمتد ليستوعب إعداد أوراق العمل والتقارير وإبداء الرأي والمقترحات ذات الصلة بالمجالات التي تنظرها اللجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن بين ذلك تقديم ورقة عمل بشأن آليات التعاون والتنسيق بين إدارات التعاون الدولي بالأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول مجلس التعاون، وإبداء الرأي حول مشروع النظام (القانون) الاسترشادي بشأن حماية المال العام بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك إبداء الرأي حول مشروع تحديث مدونة السلوك الوظيفي الاسترشادية للأجهزة المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد بدول المجلس، بالإضافة إلى إعداد ورقة عمل حول أهمية تعليم وتثقيف النشء بمبادئ حماية النزاهة وتعزيزها ومكافحة الفساد.

الفصل الرابع التشريعات والقوانين

قامت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» بمراجعة جملة من التشريعات والقوانين، واللوائح ومشاريعها، وإبداء الرأي القانوني بشأنها، كما هو مبين في الجدول رقم (8).

الجدول (8) التشريعات والقوانين حسب حالتها

م	القانون/ مشروع القانون	الحالة	الملاحظات
1	القانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.	صدر	نشر بالجريدة الرسمية (الكويت اليوم) العدد 1499 السنة 66 بتاريخ 6 سبتمبر 2020.
2	اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات.	صدرت	صدرت بقرار وزير العدل رقم (2021/62)
3	تعديل على القانون رقم (31) لسنة 2017 المعدل لبعض أحكام قانون الجزاء بشأن توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية عن جرائم الفساد.	لم يصدر	محال إلى مجلس الأمة بالمرسوم رقم (2021/64)، وقيد الدراسة لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
4	مشروع قانون في شأن منع تعارض المصالح.	لم يصدر	محال إلى مجلس الأمة بالمرسوم رقم (2021/65)، وقيد الدراسة لدى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
5	اقتراح تعديل تشريعي بقانون «نزاهة»، يأخذ بالاعتبار رؤية الهوية المؤسسية كمؤسسة متعددة الأغراض، مع التركيز على أدوات مكافحة الفساد، وكذلك جميع الاقتراحات المقدمة في هذا الشأن.	لم يصدر	قيد المناقشة والدراسة داخل «نزاهة».
6	مشروع قانون بشأن التعاون القانوني والقضائي والدولي في المسائل الجزائية لدولة الكويت.	لم يصدر	تم إرساله للنيابة العامة للاستئناس بالرأي.

من الاستحقاقات التي نصت عليها الصكوك الدولية، قانون حق الاطلاع على المعلومات الذي يمثل لبنة جديدة في بناء الوقاية من الفساد وتعزيز منظومة الشفافية والنزاهة في العمل العام من خلال الاعتراف بحق نشر وتداول المعلومات ودعم روح الشفافية والنزاهة وتأكيد حق الشخص في الاطلاع عليها متى كانت في حوزة الجهة أو تحت إدارتها، حيث أن هناك ارتباط وثيق بين وضع الحق في المعرفة وتداول المعلومات وحالة الديمقراطية والحكم الرشيد في الدول، فدرجة احترام وتأدية وحماية الحق في المعرفة مؤشر مهم لحالة الحقوق المدنية والسياسية بشكل عام في المجتمع ومؤشر مدى تمتع الدولة بمعايير الحكم الرشيد وإلتزامها بالشفافية ومحاربة الفساد.

كما يعتبر الوصول إلى المعلومات شرطاً أساسياً من شروط الدولة الحديثة من خلال السجلات والمعلومات الحكومية، وهذا الأمر يؤدي إلى تسهيل المعرفة والمناقشات العامة مما يوفر الحماية التامة ضد عمليات إساءة استعمال السلطة وسوء الإدارة والفساد، ويعود بالفائدة على الحكومات نفسها، لأن الشفافية والانفتاح في عملية صنع القرار يساعدان على تطوير ثقة المواطن بالأعمال التي تجريها الدولة بحيث تساعد في المحافظة على مجتمع مدني متطور وديمقراطي ، كما يُعد قانون حق الاطلاع الصادر بالقانون رقم (12) لسنة 2020 أحد أولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024 الصادرة عن الهيئة، والتي يتمثل هدفها الأول ضمن المحور الأول في ضمان الحق في الحصول على المعلومات ، وعليه أيضا تولت الهيئة إعداد اللائحة التنفيذية للقانون والتي صدرت بموجب القرار الوزاري لوزير العدل رقم (62) لسنة 2021.

الفصل الخامس الوقاية

أولاً: الوقاية من الفساد

تولي الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» اهتماماً كبيراً في مسألة الوقاية من الفساد، وعلى إثر ذلك خصصت في هيكلها التنظيمي قطاعاً معنياً بالوقاية؛ يختص بوضع الخطط والبرامج الوقائية لمكافحة الفساد؛ من خلال دراسة أنواع ومخاطر الفساد وقياسها ووضع الخطط والإجراءات الكفيلة بتحقيق سبل الوقاية المطلوبة، وإعداد المشروعات التوعوية والتثقيفية بالتنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية والخاصة بدولة الكويت، وخارجها مع اتخاذ كافة التدابير الكفيلة بمشاركة منظمات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره، وتوسيع دور المجتمع في الأنشطة المناهضة للفساد ومكافحته، وإعداد البرامج التعريفية فيما يتعلق بأنشطة الهيئة واختصاصاتها، وكذلك إجراء دراسات ميدانية وأبحاث للتعرف على أسباب انتشار الفساد وظواهره ومواطن تفشيه في أجهزة الدولة، وفق أفضل الممارسات العالمية وذلك تنفيذاً لما جاء بقانون الهيئة وتفعيلاً لأولويات استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (2019-2024).

وحرصت الهيئة على الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة (تلفزيون دولة الكويت وتلفزيون المجلس وحسابات الهيئة في وسائل التواصل الاجتماعي وحسابات عدة جهات حكومية في وسائل التواصل الاجتماعي)، وذلك لنشر إنتاجها الإعلامي التوعوي، كما تم إرسال رسائل نصية مرفق بها رابط لمشاهدة الفلاشات التوعوية، عبر خدمة الرسائل النصية sms لعدد (11,755) خاضعاً لقانون الهيئة. وعلى ضوء ذلك يعرض الجدول رقم (9) أعمال الهيئة في مجال التوعية.

الجدول (9) الأعمال التوعوية التي نظمتها «نزاهة»

النوع	البيان
الورش التوعوية التي نظمتها "نزاهة"	1 - ورشة افتراضية لمنظمات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية في مجال المهارات المالية، وإدارة المشاريع في سياق أزمة فيروس (Covid - 19)؛ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي والأمانة العامة للتخطيط والتنمية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووحدة التحريات المالية الخاصة وبحضور (42) جمعية نفع عام، 25 يونيو 2020.
	2 - ورشة افتراضية بعنوان (دور الأسرة في تعزيز النزاهة المجتمعية)، بالشراكة مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية الكويتية؛ بهدف ضمان تفعيل لدور منظمات المجتمع المدني كجزء من بناء ثقافة مجتمعية مناهضة للفساد وتأكيداً لدور الأسرة في تعزيز النزاهة المجتمعية وتمكين المجتمع نحو ترسيخ قيم ومبادئ النزاهة والأخلاق ضد الفساد، 9 سبتمبر 2020.
	3 - ورش لندوات افتراضية تحت عنوان (شفافية النظام الديمقراطي)، بمشاركة عدد من المختصين والأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني محلياً ودولياً، ضمن فعاليات نادي نزاهة الصيفي بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية، 20 - 24 سبتمبر 2020.

النوع	البيان
	4 - ورشة عمل لمناقشة نتائج وتوصيات (دراسة جرائم الرشوة ومدى انتشارها في دولة الكويت)، بالتعاون مع معهد الكويت للأبحاث العلمية، في مقر الهيئة «نزاهة» وبحضور الجهات الحكومية المستهدفة بالدراسة وهي: (وزارة الصحة - وزارة الداخلية - وزارة الكهرباء والماء - بلدية الكويت - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الإدارة العامة للجمارك)، 20 أكتوبر 2020.
	5 - ورشة لتدريب المتطوعين لمراقبة الانتخابات البرلمانية في دولة الكويت، بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية، 24 نوفمبر 2020.
	6 - ورشة افتراضية حول آثار الحوكمة على الفساد، موجهة لموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية (إدارة تنمية المجتمع)، نوفمبر وديسمبر 2020 (سنة أيام).
	7 - ورشة افتراضية (الفساد وغسل الأموال وأساليب التحقيقات)، بالتعاون مع السفارة الأمريكية، وبحضور كلاً من وحدة التحريات المالية الكويتية ووزارة الداخلية - النيابة العامة - بنك الكويت المركزي - ديوان المحاسبة، 7 و 8 ديسمبر 2020.
	8 - ورشة افتراضية حول تعزيز النزاهة في جمعيات النفع العام، موجهة لأعضاء الجمعيات الأهلية (إدارة الجمعيات الأهلية)، 20 ديسمبر 2020.
	9 - ورشة تعريفية حول قانون حق الاطلاع على المعلومات بالتعاون مع الشركاء الدوليين للحوكمة وبحضور (56) جهة حكومية، 23 و 24 مارس 2021.
	1 - شاركت «نزاهة» كعضو في فريق متابعة شفافية الأداء الحكومي أثناء أزمة كورونا المشكل من نزاهة وجمعية الشفافية الكويتية وتم إعداد تقرير بذلك التقييم، مارس - يونيو 2020.
	2 - شاركت «نزاهة» في محاضرة توعوية افتراضية ضمن فعاليات مشروع حاضنات الأعمال الذي نظّمته وزارة الدولة لشؤون الشباب للمنتسبين للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار التوعية بمخاطر الفساد وتحدياته وممارسة النزاهة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، 10 يونيو 2020 و 14 مارس 2021.
	3 - شاركت «نزاهة» في فعاليات المؤتمر السنوي لخريجي كلية الحقوق بالتنسيق مع جمعية طلبة كلية الحقوق، 19 يونيو 2020.
الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي شاركت فيها الهيئة «نزاهة»	4 - شاركت «نزاهة» في برنامج دوري «الإبداع الشبابي» الذي نظّمته وزارة الدولة لشؤون الشباب (إشراف وتحكيم) للطلبة المشاركين من المراحل العمرية المختلفة (مبتدئ - متوسط - متقدم) في إطار تفعيل مذكرة التفاهم المشتركة بين الجهتين، 27 سبتمبر - 22 أكتوبر 2020.

النوع	البيان
	5 - شاركت «نزاهة» في الحلقة الحوارية حول إدارة مخاطر الفساد، والتي أقامها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (منهجية حديثة في خدمة التنمية المستدامة)، 12 نوفمبر 2020.
	6 - حضور «نزاهة» المؤتمر التاسع عشر للجنة الحقوق المدنية الكورية الجنوبية بالشراكة مع منظمة الشفافية الدولية، 30 نوفمبر - 5 ديسمبر 2020.
	7 - شاركت «نزاهة» في مؤتمر سلسلة الحوار العالمي لمبادرة التعليم من أجل العدالة "E4J" لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "UNODC"، 2 ديسمبر 2020.
	8 - استضافت «نزاهة» فريق المراقبين الدوليين للانتخابات البرلمانية (أمة 2020) وقدمت لهم عرضاً عن اختصاصات الهيئة «نزاهة» ودورها في تشجيع دور الرقابة المجتمعية والابلاغ عن الفساد، 3 ديسمبر 2020.
	9 - حضور «نزاهة» الاجتماع السنوي الافتراضي لشبكة نزاهة الأعمال لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD"، 15 ديسمبر 2020.
النشرات والتقارير التوعوية	1 - أطلقت «نزاهة» برنامج النشرات التوعوية، وهي نشرة شهرية تناولت المواضيع المختلفة المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد، تم توجيهها عبر مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني إلى الجمهور وعدد من المهتمين والمختصين داخل وخارج دولة الكويت. هدف النشرات هو التوعية ونشر المعرفة بأسلوب مبسط ومُدعم بالحقائق وأفضل الممارسات في مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. ولقد تم نشر عدد (6) نشرات خلال فترة التقرير، وهي على النحو التالي:
	أ- العدد الأول أغسطس 2020، من كلمات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح رحمه الله.
	ب- العدد الثاني سبتمبر 2020، حول جريمة الرشوة.
	ج- العدد الثالث أكتوبر 2020، حول جريمة غسل الأموال.
	د- العدد الرابع نوفمبر 2020، حول الانتخابات البرلمانية.
	هـ- العدد الخامس ديسمبر 2020، اليوم العالمي لمكافحة الفساد.
	و- العدد السادس يناير 2021، استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
	2 - تصميم نشرة وقائية مخصصة لفئة الأطفال في سياق تفشي فيروس (COVID-19) المستجد، وتم نشرها عبر حسابات «نزاهة» في مواقع التواصل الاجتماعي، في شهري مارس وأبريل 2020.

البيان	النوع
3 - إصدار تقرير المواطن الأول لـ «نزاهة»، والذي تضمن مختصراً لأعمال «نزاهة». الهدف من التقرير هو توفير معلومات للقارئ بشكل مبسط وواضح وشيق، مع التركيز على أهم الإنجازات والإحصاءات التي وردت في التقرير السنوي. 4 - تزامناً مع إطلاق حملة «من أجل الكويت»، تم إعداد مجموعة من النشرات حول المواضيع التي تناولتها الحملة، كما يلي: أ- التنمية والبنية التحتية. ب- المستقبل المهني. ج- التعليم. د- الصحة. هـ- البيئة. و- الرياضة. ز- الأمن وسيادة القانون. ح- المشاريع الصغيرة.	
1 - إعداد تقارير توعوية تلفزيونية وجرافيك للتعريف بمؤشر مدركات الفساد "CPI" ونتائجه لعامي 2019 و2020. 2 - إطلاق برنامج حلقات القراءة التفاعلية، لمرحلتى رياض الأطفال والابتدائية، وتوزيع وقراءة القصص التوعوية التي أنتجتها «نزاهة» (العين المفقودة - نظارتي الذكية) لتعزيز القيم وغرس مفاهيم النزاهة والشفافية والمواطنة الصالحة لدى شريحة الأطفال بما يتناسب مع فئاتهم العمرية، بمشاركة (160) طالباً وطالبةً بمختلف المحافظات التعليمية والمدارس الخاصة ثنائية اللغة، خلال شهري يناير وفبراير 2020. 3 - تخصيص مجموعة من خطب الجمعة بمساجد الدولة للحديث حول آثار الفساد وسبل الوقاية منه ومكافحته من منظور الشريعة الإسلامية، وتم تعميم الخطب بالتواريخ التالية: 13 مارس، و10 أبريل، و4 سبتمبر 2020. 4 - تخصيص عدد شهر أغسطس 2020 من مجلة الوعي الإسلامي بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول موضوع (الفساد وإنفاذ القانون).	البرامج التثقيفية

البيان	النوع
5 - تفعيل برنامج (مسابقات المسرح المدرسي) للسنة الثانية على التوالي بالتعاون بين «نزاهة» ووزارة التربية، والمخصصة لطلبة المدارس مع إدارة الأنشطة التربوية بوزارة التربية للعام الدراسي الجاري بصورة افتراضية بهدف تشجيع وتثقيف الطلبة على تبني القيم والمبادئ الداعية لنشر النزاهة والشفافية في المجتمع عبر النشاط المدرسي عن بعد مراعاة الاشتراطات الوقائية نظرا لتفشي فيروس كورونا المستجد، خلال سبتمبر 2020. 6 - نشر مسلسل كرتون للأطفال بالتنسيق مع قناة أطفال الكويت بتلفزيون الكويت بالتعاون المشترك مع مبادرة التعليم من أجل العدالة "E4J" التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "UNODC"، وتهدف من خلال هذه السلسلة التعليمية مساعدة الأطفال على تزويدهم بمهارات وحلول عملية مثل تسوية المنازعات والتشجيع على التفكير النقدي والعمل الجماعي والتعاطف، وهي قيم ومهارات تكتسب أهمية حاسمة في التقليل من التسامح مع الجريمة والعنف وتقبلهما وكذلك في مساعدة الأطفال على حل العضلات الأخلاقية والتحديات التي تواجههم مستقبلا في حياتهم اليومية، بتاريخ 3 سبتمبر 2020.	
1 - مجموعة من الرسائل التوعوية المصورة (post) التي تدور حول تعزيز قيم النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، وعلى دعم الجهود الوطنية أثناء أزمة تفشي فيروس (COVID - 19)، وإحياء الأيام الدولية ذات الصلة بأهداف واختصاصات «نزاهة»، وأهمها اليوم العالمي لمكافحة الفساد، والدراسات والتقارير والمؤشرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، وأهمها مؤشر مدركات الفساد، وإعادة صياغة أبرز النتائج لنشرها عبر حسابات التواصل الاجتماعي للهيئة. 2 - فلاش توعوي لتعزيز قيم النزاهة في المشاركة الديمقراطية لانتخابات مجلس الأمة 2020، وتم نشره في 4 ديسمبر 2020. 3 - فلاش توعوي للتعريف باليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر 2020. 4 - فلاش تعريفية بتقرير المواطن الأول لـ «نزاهة» 2020/2019 ونشر بتاريخ 29 ديسمبر 2020. 5 - فلاش توعوي (عدد 2) عن استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024، للتعريف بها وأهدافها وأولوياتها والمبادرات التي تتضمنها والشركاء في تنفيذها. 6 - فلاش توعوي (عدد 2) للتعريف بالبلاغ وآلية تقديمه والتعريف بأحكام الذمة المالية وآلية تقديم الإقرارات للمشمولين بالقانون.	الفلاشات وملصقات إعلامية

النوع	البيان
الحملة التوعوية	7 - فلاش حملة من أجل الكويت التوعوية والذي نشر بتاريخ 23 فبراير 2021.
	8 - انتاج فلاش مدونة السلوك الوظيفي والذي نشر بتاريخ 3 مارس 2021.
	1 - حملة توعوية للتعريف بالاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 25 فبراير 2020.
	2 - حملة من أجل الكويت التوعوية (لنكن وطن النزاهة) بمشاركة (30) جهة حكومية وخاصة ومنظمات المجتمع المدني، تضمنت حملة إعلامية مكثفة خلال الفترة من فبراير حتى أبريل 2021 واشتملت على بث مجموعة من الرسائل استهدفت التوعية بمخاطر الفساد في عدة مجالات:
	أ- التنمية والبنية التحتية (فبراير 2021).
	ب- المستقبل المهني (فبراير 2021).
	ج- التعليم (فبراير 2021).
	د- الصحة (مارس 2021).
	هـ- البيئة (مارس 2021).
	و- الرياضة (مارس 2021).
	ز- الأمن وسيادة القانون (أبريل 2021).
	ح- المشاريع الصغيرة (أبريل 2021).
	3 - حملة توعوية داخلية (لننتسب «نزاهة») للتعريف بمدونة السلوك الوظيفي، شملت إعداد وإرسال استطلاع لقياس مدى الوعي بمحتويات المدونة وإرسال مجموعة رسائل توعوية عبر نشرات لرفع مستوى الوعي والالتزام لدى العاملين وبما يحقق أهداف استراتيجية التواصل الداخلي.

ثانياً: دار نزاهة

اهتماماً بتمية معارف العاملين، أنشأت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» مركزاً للمعلومات (دار نزاهة)، والذي يتضمن مكتبة وموقع إلكتروني، تستقطب من خلاله مجموعة من الكتب المطبوعة (1217 كتاباً) والمؤلفات والأبحاث والدراسات والتقارير المتعلقة في مجال مكافحة الفساد محلياً ودولياً والاشتراكات في قواعد البيانات والموسوعات الإلكترونية. كما تهدف (دار نزاهة) إلى بناء ذاكرة مؤسسية لتوثيق أنشطة وإنجازات الهيئة وإنتاجها الفكري، ولتكون مركزاً للتبادل المعرفي مع مراكز البحث والإنتاج العلمي المماثلة. وتضم (دار نزاهة) جدارية توثق بتسلسل زمني أبرز محطات إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة».

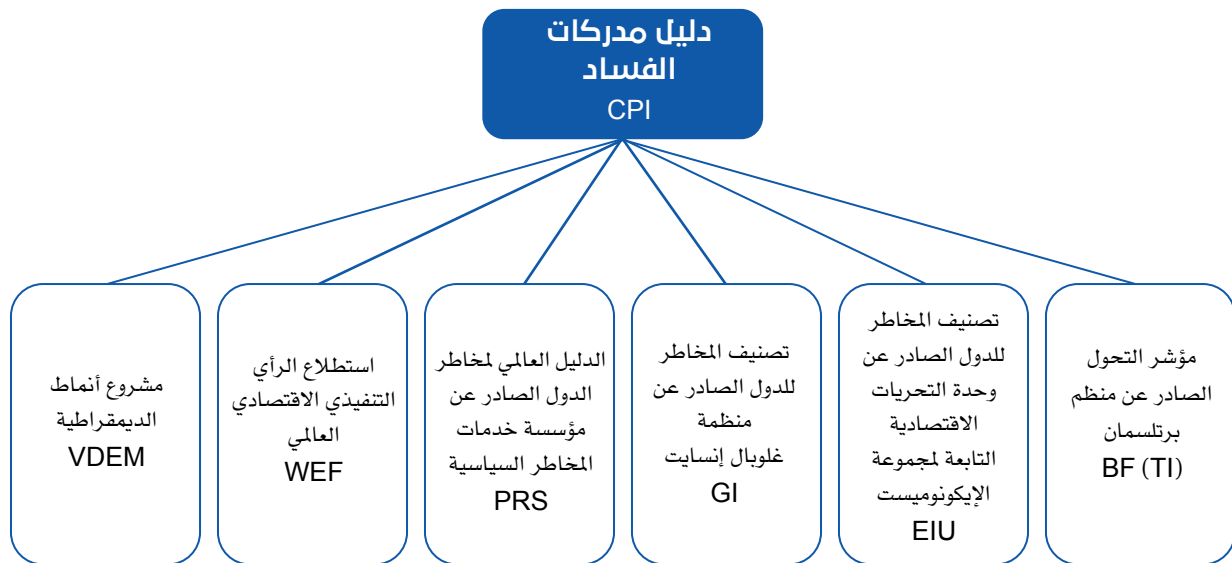
ثالثاً: مؤشر مدركات الفساد CPI

تنفيذا لاختصاص الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» الوارد في قانونها بمتابعة المؤشرات الدولية المعنية بالفساد فإن الهيئة وعلى مدى سنوات متتالية تقوم بمتابعة ودراسة وتحليل مؤشر مدركات الفساد "CPI-corruption perception index" لفهم طريقة احتساب النتائج الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية بما في ذلك تحليل مصادر التقييم وطرق تجميع البيانات وتفاصيل ترتيب دولة الكويت وفقاً لمقياس مؤشر مدركات الفساد، وقد أصدرت الهيئة تقريرها الذي ينطوي على تحليلاً لنتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2020، والتوصيات المبنية على أساس دراسة التدابير الوقائية ذات الصلة بالمؤشر والتي من شأنها أن تساهم في تحسين مستويات الأداء في مؤشر مدركات الفساد.

1 - مُختصر تعريف: عن مؤشر مُدركات الفساد

يصدر مؤشر مُدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية سنوياً منذ العام 1995؛ وهي جهة غير ربحية مركزها برلين في ألمانيا، ويتناول المؤشر الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري، حيث يقيس المؤشر مُدركات الفساد في القطاع العام - أي الصورة الذهنية عند الخبراء والتنفيذيين الإشرافيين في الشركات - وذلك لتعذر قياس الفساد مباشرةً بناءً على بيانات صلبة.

يعتمد حساب مؤشر مُدركات الفساد على درجات 13 مصدر (مؤشر فرعي) بحد أقصى من مؤسسات عالمية مُخصصة تشمل: البنك الدولي ومنطدى الاقتصاد العالمي وشركات المخاطر والاستشارات الخاصة ومراكز البحوث، ويرصد كل مصدر درجة كل دولة من دول العالم في جوانب مُحددة من الفساد، ثم يُرتبها من الأفضل إلى الأسوأ، ويشترط إدراج أي دولة في مؤشر مُدركات الفساد أن يتوفّر عنها نتائج من ثلاثة مصادر على الأقل، وبالنسبة لدولة الكويت، فإن تصنيفها يستند على ستة مصادر كما هو موضح في الشكل رقم (28).



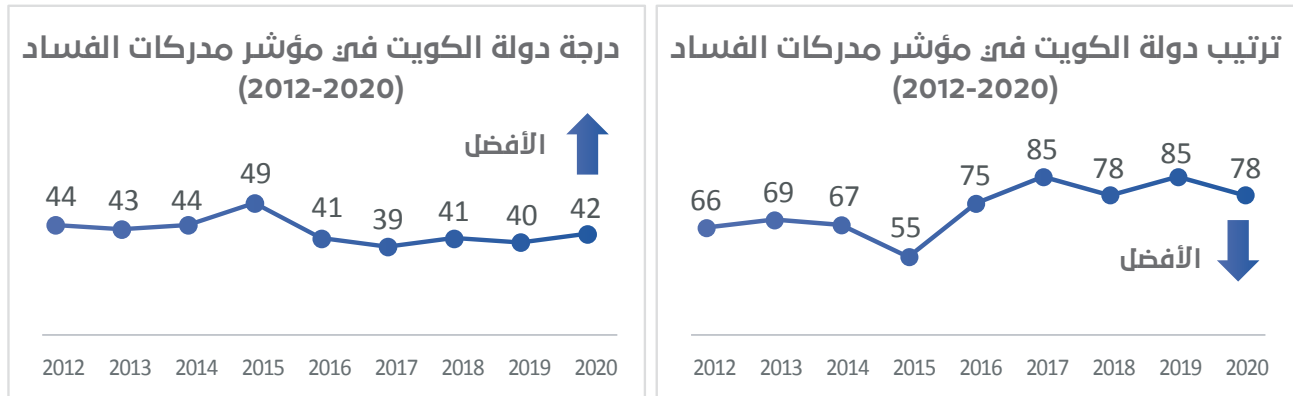
الشكل (28) مصادر مؤشر مدركات الفساد الستة التي يستند تصنيف دولة الكويت عليها

2 - تحليل مؤشر مدركات الفساد للعام 2020

وفي آخر إصدار للمؤشر (يناير 2021) والصادر عن العام 2020، جاء ترتيب دولة الكويت 78 عالمياً من أصل 180 دولة (وذلك بتحسن مقداره 7 مراتب عن العام الماضي)، وبمجموع درجات 42 من أصل 100 درجة (وذلك بتحسن مقداره درجتين)، وهي تقل بدرجة واحدة عن المعدل العام لجميع الدول (43 من 100). وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي جاء ترتيب الكويت الخامس مُكرر مع مملكة البحرين، واحتلت المرتبة السابعة مُكرر عربياً، وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت هي أعلى من المعدل العام لدرجات الدول العربية بمقدار 8 درجات (المعدل العام المقدر بـ 34 لدرجات الدول العربية). وعلى مستوى منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، والتي تشمل بالإضافة للدول العربية إيران والكيان الصهيوني، جاء ترتيب دولة الكويت الثامن، ويزيد مُعدل درجة دولة الكويت عن المعدل العام لدرجات منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بمقدار 3 درجات (المعدل العام لدرجات منطقة «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» مقداره 39).

3 - نتيجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2020

يرصد الشكل رقم (29) تطور درجات دولة الكويت وترتيبها عالمياً في مؤشر مدركات الفساد من العام 2012 (سنة الأساس) حتى العام 2020.



الشكل (29) درجة وترتيب دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد 2020-2012

وتجدر الإشارة إلى أن درجة دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد هي عبارة عن متوسط حسابي لدرجاتها من ستة مصادر (من 100 درجة). يعرض الجدول رقم (10) درجات دولة الكويت في مصادر مؤشر مدركات الفساد للعامين 2019 و 2020.

الجدول (10) درجات دولة الكويت في المصادر الستة التي يستند عليها حساب درجة المؤشر لعامي 2020/2019

التغير	2020 (من 100)	2019 (من 100)	المصدر (المؤشرات الفرعية)
لا تغيير	48	48	WEF
لا تغيير	41	41	(BF)(TI
لا تغيير	35	35	GI
لا تغيير	41	41	PRS
لا تغيير	37	37	EIU
9+	50	41	VDEM
2+	42	40	CPI

يُلاحظ أن أداء دولة الكويت لم يتغير في خمسة من المصادر الستة، وأن التغير الوحيد كان في مؤشر «مشروع أنماط الديمقراطية VDEM»، بزيادة مقدارها (9) درجات مئوية، وهذا التغير انعكس إيجاباً على درجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد 2020 بزيادة قدرها (2) درجة مئوية.

4 - التوصيات

لكي يكون التحسن الذي حققته دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد 2020 مُستداماً، لأبد من العمل الجاد في المرحلة القادمة على:

- أ- تلافى الأخطاء والتجاوزات التي صاحبت جائحة (COVID-19)، وهُنَا يُمكن الاسترشاد بالملاحظات التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة بشأن وزارة الصحة، ووزارة الداخلية حول عدم الالتزام بالإجراءات المعيارية عند التعاقد.
- ب- اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ومُعلنة تجاه قضايا الفساد الكُبرى، إن التأخر أو التراخي أو التعتيم على قضايا الفساد الكُبرى من شأنه الإضرار بنتيجة دولة الكويت في مؤشر مُدركات الفساد على المدى البعيد.
- ج- إنفاذ قوانين النزاهة الحالية وسرعة إقرار وتفعيل القوانين الجديدة، يجب الإسراع بإقرار القوانين واللوائح الخاصة بتعارض المصالح، والتعاون القانوني والقضائي، والحرص على أن تكون تلك القوانين واللوائح فعّالة.
- د- تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تدخل ضمن قياس مؤشر الحوكمة العالمي الذي يصدره البنك الدولي، حيث توجد هُنَاك علاقة عكسية مباشرة بين الحوكمة والفساد، فكلما ازدادت الحوكمة قل الفساد، حيث أن أهم أربعة مؤشرات هي: فعالية الحكومة، وجودة الرقابة، وحكم القانون، والتحكم في الفساد.

- هـ- الاهتمام بتحسين أداء دولة الكويت في مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال، يؤثر مؤشر التنافسية العالمي بشكل مباشر على أداء دولة الكويت في مؤشر مدركات الفساد، فبعض نتائجهُ تُستخدم في حساب درجة أحد المصادر (WEF). كما يؤثر بشكل غير مباشر على المصادر الأخرى، لأنه يُعتبر الأهم في جميع المؤشرات التي يُصدرها منتدى الاقتصاد الدولي، أما بالنسبة لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال، فهو أيضاً يؤثر بشكل غير مباشر على المصادر الأخرى، كونه يُعتبر من أهم المؤشرات التي يُصدرها البنك الدولي. وفي هذا الصدد، أجرت الهيئة دراسة تفصيلية تُبين أثر المؤشرين على تحسين الأداء في مكافحة الفساد.
- و- التنفيذ الفعال لمبادرات الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ترتبط العديد من المبادرات في الاستراتيجية الوطنية بمؤشر مدركات الفساد، لذلك من شأن تنفيذ الاستراتيجية أن يُحسن من أداء دولة الكويت.

الفصل السادس الدعم المؤسسي

أولاً: التدريب والتطوير الإداري

1 - بلغ إجمالي البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2020/2019 خلال شهر يناير حتى مارس 2020، (20) برنامجاً، والجدول رقم (11) يوضح ذلك.

الجدول (11) البرامج التدريبية التي تم المشاركة فيها وتنفيذها في الموسم التدريبي 2020/2019

م	البرامج	عدد البرامج التدريبية	عدد المشاركين
1	البرامج الفردية	13	18
2	البرامج التعاقدية	5	62
3	البرامج التدريبية الخارجية	2	2
الإجمالي		20 برنامج تدريبي	82 مشارك

2 - البرامج التدريبية الفردية للموسم التدريبي 2020/2019، من يناير حتى مارس 2020، والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

الجدول (12) البرامج التدريبية الفردية للموسم التدريبي 2020/2019

م	البرنامج	التاريخ	العدد	الجهة
1	قواعد إجراءات تقييم كفاءة الموظف العام	2020/1/6-5	1	معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
2	الولاء المؤسسي والعمل بروح الفريق الواحد	2020/1/9-5	1	ديوان الخدمة المدنية
3	كيف نعمل على تحسين القطاع العام على اكتشاف الفساد والإبلاغ عنه في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس التعاون	2020/1/9-6	4	مركز صندوق النقد الدولي
4	2020/1/30-26 مستجدات قانون التأمينات الاجتماعية		1	ديوان الخدمة المدنية
5	مستجدات نظام الخدمة المدنية	2020/1/30-26	1	ديوان الخدمة المدنية
6	الاستراتيجيات المعاصرة في تحديد الاحتياجات التدريبية	2020/2/6-1/26	1	ديوان الخدمة المدنية
7	فن التحدث أمام وسائل الإعلام المرئي	2020/2/6-2	2	ديوان الخدمة المدنية
8	مستجدات نظام الخدمة المدنية	2020/2/6-2	1	ديوان الخدمة المدنية
9	مهارات العرض والتقديم	2020/2/13-9	1	ديوان الخدمة المدنية
10	إعداد ومتابعة المذكرات الداخلية والتقارير ومحاضر الاجتماع	2020/2/13-9	1	ديوان الخدمة المدنية
11	الفيديو الاخباري القصير	2020/2/13-9	1	مركز كونا لتطوير القدرات الإعلامية
12	نظام تقييم الكفاءة السنوي للموظفين 2017/15	2020/2/20-16	2	ديوان الخدمة المدنية
13	مؤتمر الكويت هاكرز الثاني	2020/2/19-17	1	شركة كويت هاكرز
الإجمالي	13 برنامج تدريبي فردي شارك فيها موظفو "نزاهة" مع جهات تدريبية		18 مشارك	

3 - البرامج التعاقدية للموسم التدريبي 2020/2019، من شهر يناير حتى مارس 2020، والجدول رقم (13) يوضح ذلك.

الجدول (13) البرامج التعاقدية للموسم التدريبي 2020/2019

م	البرنامج	التاريخ	العدد	الجهة
1	المتحدث الإعلامي - متقدم	2020/1/23-19	7	معهد البيت الدولي
2	برنامج تدريبي تعريف في الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" (للفئة الإشرافية)	2020/1/29-27	12	الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"
3	أساليب التحقيق (المجموعة الأولى)	2020/2/11-9	15	معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
4	تنمية مهارات مدراء المكاتب	2020/2/12	8	معهد الدراسات المصرفية
5	ورشة عمل التنفيذ الفعال لنظام الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين في دولة الكويت	2020/2/ 18-17	20	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
الإجمالي:	5 برامج تدريبية تعاقدية		62 مشارك	

4 - البرامج التدريبية الخارجية للموسم التدريبي 2020/2019، من يناير حتى مارس 2020، والجدول رقم (14) يوضح ذلك.

الجدول (14) البرامج التدريبية الخارجية للموسم التدريبي 2020/2019

م	البرنامج	التاريخ	العدد	الجهة
1	ورشة عمل في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الوزارات والمؤسسات الحكومية	2020/1/31-27	1	ديوان الخدمة المدنية مع المركز الياباني للتعاون الدولي
2	ورشة عمل في تنمية مهارات القيادة والتحفيز الجماعي في حالة الازمات والكوارث	2020/2/21-17	1	ديوان الخدمة المدنية مع المركز الياباني للتعاون الدولي
الإجمالي:	2 برنامج تدريبي خارجي		2 مشارك	

5 - بلغ اجمالي البرامج التدريبية الفردية والتعاقدية التي تم تنفيذها خلال الموسم التدريبي 2021/2020، (31) برنامجاً، والجدول رقم (15) يوضح ذلك.

الجدول (15) البرامج التدريبية الفردية والتعاقدية التي تم تنفيذها خلال الموسم التدريبي 2021/2020

م	البرامج	عدد البرامج التدريبية	عدد المشاركين
1	البرامج التدريبية الفردية	21	75
2	البرامج التدريبية التعاقدية	10	250
	الإجمالي	31	325

6 - البرامج التدريبية الفردية التي تم تنفيذها خلال الموسم 2021/2020، والجدول رقم (16) يوضح ذلك.

الجدول (16) البرامج التدريبية الفردية التي تم تنفيذها خلال الموسم 2021/2020

م	البرنامج	التاريخ	العدد	الجهة
1	الأكاديمية الصيفية لمكافحة الفساد	2020/9/11-5	2	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
2	أساسيات التخطيط الاستراتيجي المؤسسي	2020/9/21-20	5	مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير
3	الشهادة الاحترافية المتقدمة في مكافحة غسيل الأموال	2020/10/6-9/24	2	مركز عبد العزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير
4	آليات ومحددات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالقطاع الحكومي	2020/11/12-9	6	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
5	CompTIA Security	2020/11/12-9	1	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
6	مكافحة الفساد للممارسين الدوليين	2020/11/19-17 2020/11/26-24	2	لجنة مكافحة الفساد (كوريا)
7	السلوكيات المهنية للوظيفة العامة	2020/12/17-14	7	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
8	تنمية وتطوير القدرات المؤسسية	2020/12/24-21	3	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
9	برنامج تأهيل محترفين Micro-soft 365 في إدارة خدمات	2021 /1/5-2020 /12/ 20	1	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات
10	تقنيات التحقيق الداخلي في المؤسسات	2021/2/ 5-1/ 11	1	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

م	البرنامج	التاريخ	العدد	الجهة
11	الامتثال لمكافحة الفساد ومجاملات العمل (العمل مع الحكومات)	2021/1/ 29-11	1	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
12	الامتثال لمكافحة الفساد وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب: الجوانب المقارنة والتنفيذ العملي	2021 /2/ 19 - 1/ 25	2	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
13	ورشة إعداد دولة الكويت لعملية التقييم المتبادل	2021 /1/ 27-25	3	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
14	إدارة الامتثال لمكافحة الفساد في القطاع المؤسسي: السعي نحو الفعالية	2021 /2/ 26-1	3	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
15	مكافحة الجرائم الضريبية	2021/1/25	1	الأكاديمية الدولية للتحقيق في جرائم الضرائب التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
16	إجراء التحقيقات المالية (المستوى الأول)	2021/2/19-8	1	الأكاديمية الدولية للتحقيق في جرائم الضرائب التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
17	برنامج الامتثال على أساس القيمة وإعداد مدونات السلوك	2021/3/12-2/22	2	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
18	الاتجاهات الصاعدة والملاحظات القضائية وتحديات الموجودات المشفرة، في مجال التحقيقات المالية والضرائب ومكافحة غسل الأموال	2021/3 /11-2	1	الأكاديمية الدولية للتحقيق في جرائم الضرائب التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
19	مهارات إعداد وتصميم المبادرات الخاصة بتطوير بيئة العمل	2021/3/10-8	5	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
20	المهارات الأساسية (الأولية) لتحليل البيانات وإعداد التقارير	2021/3/17-15	16	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
21	تدابير الدفاع المدني	2021 /3/ 24-22	10	الإدارة العامة للدفاع المدني
الإجمالي	21 برنامج تدريبي فردي		75 مشارك	

7 - البرامج التدريبية التعاقدية التي تم تنفيذها خلال الموسم 2021/2020، والجدول رقم (17) يوضح ذلك.

الجدول (17) البرامج التدريبية التعاقدية التي تم تنفيذها خلال الموسم 2021/2020

م	البرنامج	التاريخ	العدد	الجهة
1	ورشة عمل مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية	2020/10/6 - 4	17	معهد الدراسات المصرفية
2	برنامج تدريبي تعريف في الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"	2020/10/21-18	47	الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة"
3	العقود الإدارية	2020/11/19-15	16	معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية
4	ورشة عمل الفساد وجرائم غسل الأموال وأساليب التحقيقات	2020/12/8-7	24	السفارة الأمريكية
5	إعداد وكتابة التقارير والمخاطبات الرسمية	2020/12/24-20	21	معهد سياتل الدولي
6	مدخل المالية العامة للدولة	2021/1/14-10	12	ديوان المحاسبة
7	التدقيق وكشف الاحتيال	2021/2/9-7	10	ديوان المحاسبة
8	الحوكمة المؤسسية	2021/2/18-14	25	ديوان المحاسبة
9	التدقيق المبني على المخاطر	2021/3/11 - 7	17	ديوان المحاسبة
10	ندوة حول حق الاطلاع على المعلومات	2021/3/17	61	الشركاء الدوليون للحوكمة
الإجمالي	10 برامج تدريبية تعاقدية		250 مشارك	

ثانياً: خطة التعيينات ومراحلها وعدد المقبولين خلال فترة التقرير

1 - مراحل خطة التوظيف

أ- تم الإعلان عن حاجة الهيئة للكوادر البشرية من خلال الصحف اليومية، وذلك في ضوء احتياجات كافة قطاعات الهيئة من الكوادر الوطنية، وبحسب ميزانية الهيئة المعتمدة، واعتمادات وزارة المالية على الدرجات المطلوبة.

ب- قام المتقدمون بالدخول على الموقع الإلكتروني للهيئة وتقدموا بالتسجيل وإدخال بياناتهم.

ج- تم فرز وتدقيق الطلبات المقدمة من قبل فريق التوظيف في الهيئة.

د- خضع جميع المتقدمين المستوفين لشروط الإعلان للاختبارات التحريرية.

هـ- تمت مقابلة كافة المجتازين للاختبارات النهائية.

و- تم تحديد الوضع الوظيفي وعروض العمل للمرشحين المجتازين للمقابلة الوظيفية وأعلى درجة بحسب الأعداد المطلوبة.

ز- تم تعيين من وافق على الالتحاق بالعمل في الهيئة.

ح- تم تأدية القسم ومباشرة العمل للمقبولين.

2 - عدد المقبولين

يوضح الجدول رقم (18) عدد المقبولين في الهيئة، خلال الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 مارس 2021.

الجدول (18) عدد المقبولين في «نزاها»

السنة المالية	عدد المقبولين	المستوى الوظيفي	ذوي الخبرة*/ حديثي التخرج
2020/2019	14	مدراء ومراقبين ورؤساء أقسام	ذوي الخبرة
	13	الوظائف التنفيذية	ذوي الخبرة
2021/2020	30	الوظائف التنفيذية	حديثي التخرج
	9	الوظائف التنفيذية	ذوي الخبرة

*ذوي الخبرة:

1. المدراء: خبرة لا تقل عن 15 سنة.
2. المراقبين: خبرة لا تقل عن 12 سنة.
3. رؤساء الأقسام: خبرة لا تقل عن 10 سنوات.
4. الوظائف التنفيذية: خبرة لا تقل عن 3 سنوات.

ثالثاً: أعداد الموظفين العاملين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» منذ التأسيس في 2016 وحتى 2020

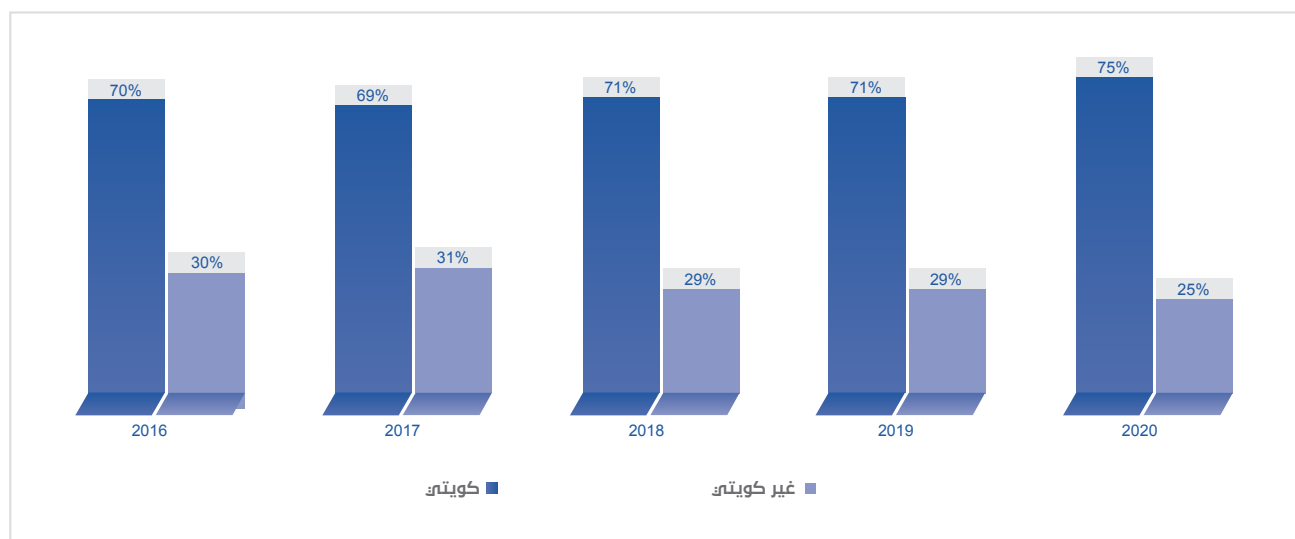
يعرض الجدول رقم (19) أعداد العاملين في الهيئة منذ نشأتها، حيث يتبين وجود زيادة ملحوظة في العام 2020 بالمُقارنة مع العام 2019، حيث بلغت نسبتها 16%، وهذا نتيجة لتنفيذ خطة التعيينات في الهيئة.

الجدول (19) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2020

السنة	كويتي		غير كويتي		الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
2016	62	50	46	1	159
2017	59	48	46	1	154
2018	58	48	43	1	150
2019	58	46	42	1	147
2020	72	56	41	1	170

يُلاحظ من الشكل رقم (30) أن نسبة العاملين الكويتيين في الهيئة في عام 2020 هي 75%، وهي الأعلى منذ إنشاء الهيئة، وذلك تماشياً مع سياسة الدولة في الإحلال.

والجدير بالذكر أن نسبة الذكور في الهيئة هي 66%، بينما نسبة الإناث هي 34%.



الشكل (30) أعداد العاملين في «نزاهة» من 2016 إلى 2020 حسب الجنسية

الباب الرابع الحساب الختامي

أولاً: ميزانية 2020/2019

1 - الإيرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2020/2019 مبلغاً قدره 30,000 د.ك، وقد بلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغاً قدره 22,174.953، إلى 31 مارس 2020، وبنقص بلغ قدره 7,825.047 د.ك، عن المبلغ المقدر، وعليه بلغت نسبة النقص 26.08%.

2 - المصروفات

بلغت ميزانية الهيئة المعتمدة للسنة المالية من 2020/2019 مبلغاً وقدره 8,743,000 د.ك، في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغاً وقدره 8,024,819.824 د.ك، إلى 31 مارس 2020، وبنسبة 91.1% من إجمالي الميزانية المعتمدة، والجدول رقم (20) يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول (20) ميزانية 2020/2019

رقم	الباب	المعتمد	المنصرف	الوفر	نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	7,279,000	852	6,847,312	148
22	السلع والخدمات	1,160,000	856	904,632	144
28	مصروفات وتحويلات أخرى	105,000	866	97,569	134
32	شراء الأصول غير المتداولة	190,000	250	157,304	750
	الجملة	8,743,000	824	8,024,819	176
				709,180	91.9%

ثانياً: ميزانية 2021/2020

1 - الإيرادات

بلغت الإيرادات المقدرة للسنة المالية 2021/2020 مبلغاً وقدره 27,000 د.ك. وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة خلال السنة المالية مبلغاً وقدره 33,425.571 د.ك. إلى 31 مارس 2021 وبنسبة زيادتها 6,425.571 د.ك. عن المبلغ المقدر وبنسبة زيادة بلغت 23.8%.

2 - المصروفات

بلغت ميزانية الهيئة المعتمدة للسنة المالية 2021/2020 مبلغاً وقدره 9,666,000 د.ك. في حين بلغ المنصرف الفعلي مبلغاً وقدره 8,407,745.138 د.ك. إلى 31 مارس 2021 بنسبة 87% من إجمالي المعتمد بالميزانية والجدول رقم (21) يوضح المنصرف والوفر على مستوى الأبواب.

الجدول (21) ميزانية 2021/2020

رقم	الباب	المعتمد	المنصرف	الوفر	نسبة الصرف
21	تعويضات العاملين	8,432,000	148	7,555,522	89.6%
22	السلع والخدمات	1,133,000	390	794,684	70.1%
28	مصروفات وتحويلات أخرى	26,000	850	1,713	6.6%
32	شراء الأصول غير المتداولة	75,000	750	55,824	74.4%
	الجملة	9,666,000	138	8,407,745	87%



الهيئة العامة لمكافحة الفساد
Kuwait Anti Corruption Authority



@nazaha_gov_kw

www.nazaha.gov.kw